مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية

اسم المقال: دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر
اسم الكاتب: د. خليفة الحاج، د. زقاي وليد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/library/1605
تاريخ الاسترداد: 2025/05/05 22:35 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على
info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة القدس المفتوحة للبحوث الإدارية والاقتصادية ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

دراسة تطبيقية حول ترشيد الدعم الموجه للمخابز والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك في الجزائر *

د. خليفة الحاج **
د. زقاي وليد ***

* تاريخ التسليم: ١٦/ ١٢/ ٢٠١٣م، تاريخ القبول: ٢/١٦/ ٢٠١٤م.
** أستاذ مساعد بجامعة مستغانم/ الجزائر.
*** أستاذ مساعد بجامعة وهران/ الجزائر.

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويصة لسياسات الدعم المتبناة من طرف السلطات الوطنية، وبخاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم، مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية والقيمة الغذائية للمستهلك، وبالمقابل مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية تسمح لهم بمواصلة نشاطاتهم. في المحصلة، فإن الإصلاحات لنظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، وتوجيه الدعم لمستحقيه، والحفاظ على مصالح كل المتدخلين، مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية. إن هذه الدراسة ترتكز على فهم فرع تحويل الحبوب والفاعلين به، ومن ثم تحديد الخلل الموجود في نظام الدعم وعليه تقديم بعض التوصيات، والاقتراحات والحلول التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الفرع (خاصة التحكم في الكلفة) ، التوفير في ميزانية الدولة الخاصة بالدعم، وأخيراً الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.

الكلمات المفتاحية: دعم، الخبز، القدرة الشرائية، القمح، استهلاك، استيراد، تصدير.

Rationalization of Support of the Bread to Maintain the Purchasing Power of the Consumer

Abstract :

This study aims to shed light on the problematic and insoluble policies of the support adopted by Algeria national authorities, notably those that are linked to the support of grains and bread and the manner to modify the support system that allows maintaining consumers' purchasing power and at the same time to help bakers attain a profitability that allows them to continue in their business and activities. The reformations of the system of support must contribute to the reduction of the expenditures of the State and its support should be oriented to those who deserve it. The system should safeguard the interests of all parties and allows the organization of the market and its effectiveness and credibility. This study deals with the transformation of grains and those who work in this industry, to define the identified imbalance in the system of the support, and to furnish recommendations, suggestions and solutions that aim to encourage competition in grain industry. This will save a lot of the state's expenditure and maintain the purchasing power of low income people.

Words keys: *support, bread, purchasing power, consumption, importation, exportation.*

مقدمة:

شهدت معظم أسعار المواد الأولية والمنتجات النهائية مؤخراً ارتفاعاً كبيراً، متأثرة من جهة بالزيادة كبيرة في التضخم العالمي، خاصة بعد أزمة الغذاء سنة٢٠٠٧ والأزمة التي عرفتها الأسواق المالية سنة ٢٠٠٩، ومن جهة أخرىانعكس ذلك كله على اقتصاد الريع الوطني حيث سجل التضخم معدلات قياسية في سنة ٢٠١٢ بأكثر من ١٢٪ [١] خاصة مع الزيادة كبيرة في المضاربة واختلال شبكات التوزيع. إن هذا الارتفاع في الأسعار، صاحبه من جهة ارتفاع نسبي في الأجور، ومن جهة أخرى محاولة السلطات الحكومية التحكم في أسعار بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع للحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين (دعم سعر الخبز، وتسقيف سعر الزيت والسكر، .....) .

إن محاولة الإبقاء على سعر مادة الخبز قابلة لاحتجاج كبير من لدن أصحاب المخابز بالنظر إلى أن سعر البيع المقنن [٢] ب ٧،٥٠ دج للرغيف العادي و٨،٥٠ دج للرغيف المحسن لا يغطي تكاليف الإنتاج خاصة مع الارتفاع كبير في أسعار المواد الأولية، وتكاليف اليد العاملة. كما أنغياب المردودية دفع بالخبازين إلى القيام بممارسات تجارية تدليسية، وغير شرعية، برفع السعر إلى ١٠دج، إضافة إلى التلاعب بالوزن القانوني المحدد بـ٢٥٠ غ للرغيف.

أمام هذه الوضعية، فإن السلطات اتخذت قراراً بمواصلة الدعم والإبقاء على سعر الخبز مع البحث عن سبل أخرى لترشيد الدعم المقدم للمخابز، وضمان سبل وصوله إلى المستهلك. في هذا الصدد، فإن السلطات تدعم بصفة رئيسة مادة الفرينة التي كثيراً ما تحول عن وجهتها الأصلية سواء من خلال التهريب أو توجيهها إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالدعم، مما يطرح إشكالاً حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة الخبازين على الاستمرار في عملهم، خاصة أن أنواع الخبز الخاصة تستفيد من دعم الفرينة، مقابل أن الأسعار تبقى حرة، مما يشكل منافسة غير متكافئة.

مشكلة الدراسة:

إن إيجاد أفكار حول سبل دعم المخابز من أجل الحفاظ على نشاطاتها والحفاظ على القدرة الشرائية للمستهلك، خاصة أن المسألة تكتسي أهمية سياسية واجتماعية كبيرة، تدفعنا أيضا إلى التساؤل حول المهنية والنجاعة الاقتصادية والمالية للمخابز، وأثر ذلك على تكاليف الإنتاج وهوامش الربح. على صعيد أخر، فإن سبل الدعم تقتضي التفكير

في إعادة تنظيم شبكة التوزيع، وإعادة النظر في عملية إنتاج الفرينة الموجهة للمخابز، والتنسيق بين المتداخلين في قطاع الطحن، مما يؤدي إلى توجيه أمثل للدعم المقدم للمخابز.

من خلال ماسبق فإنه يمكن صياغة إشكالية هذه الدراسة كما يأتي:

كيف يمكن مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية تسمح بالحفاظ على نشاطهم، كماتحمي القدرة الشرائية للمستهلك؟ هل يجب الرفع من سعر بيع الخبز، أو حتى تحرير الأسعار بصفة نهائية، أو يجب إيجاد وسائل أخرى لترشيد الاستهلاك والدعم؟ كما يمكن في السياق ذاته طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية: هل نظام الدعم فعال وناجع في بلوغ الأهداف الاجتماعية خاصة ما تعلق بتوجيه الدعم لمستحقيه؟ هل يجب الإبقاء على نظام الدعم في المدى المتوسط والبعيد؟ من الأطراف الفاعلة في هذا النظام؟ وكيف يمكن بلوغ الأهداف المسطرة؟

أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة في محاولة الوقوف على الدعم غير المباشر المقدم من طرف الدولة لمنتوج الخبز، وما له من انعكاسات سواءً على المستهلك النهائي من خلال تخفيف جزء من الأعباء الناجمة عن تقلبات أسعار المواد الأولية في الأسواق العالمية أم على المنتجين المباشرين للخبز وذلك بغية مساعدتهم في تحقيق مردوديةٍ تسمح لهم بمزاولة نشاطاتهم، بالإضافة إلى الآثار المترتبة من جراء الدعم على خزينة الدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على الإشكالية العويصة لسياسات الدعم، وبخاصة ما تعلق بدعم الحبوب والخبز وكيفية تعديل نظام الدعم، مما يسمح بالحفاظ من الناحية الاقتصادية على القدرة الشرائية والقيمة الغذائية للمستهلك. في المحصلة، فإن إصلاحات نظام الدعم يجب أن تساهم في خفض نفقات الدولة، توجيه الدعم لمستحقيه، والحفاظ على مصالح كل المتدخلين، مما يسمح بتنظيم السوق من خلال إجراءات ذات فاعلية ومصداقية. إن هذه الدراسة ترتكز على فهم فرع تحويل الحبوب والفاعلين به، ومن ثم تحديد الخلل الموجود في نظام الدعم، وعليه تقديم بعض التوصيات، والاقتراحات والحلول التي تهدف إلى تشجيع المنافسة في الفرع (خاصة التحكم في الكلف) ، والتوفير في ميزانية الدولة الخاصة بالدعم، وأخيراً الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل.

فرضيات الدراسة:

تأتي هذه الدراسة للتحقق من إمكانية ترشيد تدعيم الخبز في الجزائر، وإيجاد سبل مثلى للدعم **من خلال صياغة الفرضيات الآتية**:

H_1: إن الدعم المقدم من طرف الدولة يساهم في تخفيف تقلبات أسعار المواد الغذائية، وبالآتي ينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للمستهلكين محدودي الدخل الذين يشكلون شريحة كبيرة من المجتمع الجزائري.

H_2: إن نظام الدعم المعمول به يحوي مجموعة من العيوب لا تصب في خانة مساعدة الخبازين على تحقيق مردودية نشاطهم واستمراريته، وبالمقابل، فإن الدعم سوف يثقل كاهل خزينة الدولة نتيجة زيادة النفقات الموجهة لاستيراد الحبوب.

H_3: إن إلغاء الدعم وتحرير الأسعار التدريجي والعقلاني في فرع تحويل الحبوب، لن يكون له الأثر السلبي كبير على القدرة الشرائية للمستهلك، بل قد يساهم في زيادة تنافسية المؤسسات، وتحسين النوعية.

H_4: اللجوء إلى نماذج أخرى للدعم (تقديم إعانات مباشرة للأسر) سوف يساهم في الحفاظ على القدرة الشرائية لمحدودي الدخل، ويخفف العبء على كاهل الخزينة العمومية.

أسلوب البحث:

استخدم الباحثان المنهج الوصفي في هذه الدراسة من خلال الاطلاع على المصادر العربية والأجنبية والدراسات والبحوث والرسائل الجامعية، كما أُعتمد أيضاً على المنهج الاستقرائي في استخلاص المعلومات من المراجع العلمية، بالإضافة إلى المنهج التحليلي الذي يقوم على أساس تحليل البيانات والأرقام.

◄ **فرع تحويل الحبوب**:

حسب مدونة النشاطات الاقتصادية، فإن فرع تحويل الحبوب [٣] يمكن تقسيمه إلى قسمين رئيسين هما: التحويل الأولي يتعلق بطحن الحبوب: (القمح اللين والصلب، الذرى، الشعير، ....) لاستخراج منتجات وسيطية لإنتاج منتجات أخرى: (الفرينة، والسميد، وأغذية الحيوانات، ...) . أما التحويل الثانوي فيتعلق بتحويل الفرينة والسميد إلى منتجات ذات استهلاك واسع كالخبز، والبسكويت والكسكس، والعجائن الغذائية والحلويات المختلفة. مرت السياسات في هذا الفرع بثلاثة مراحل [٤] : عرفت المرحلة الأولى تدخل الدولة من أجل عصرنة الإنتاج وتطويره ومراقبة الفرع من أجل ضمان الأمن الغذائي، ثم انتقلت إلى

اقتصاد التوزيع من خلال فصل أسواق الإنتاج عن أسواق الاستهلاك عن طريق الدعم ونظام التعويضات، فيما شهدت المرحلة الثالثة ما يمكن تسميته بالليبرالية الحمائية التي عرفت بالتردد في مجال إصلاح الفرع وإعادة هيكلته وتنظيمه خاصة بعد تأخر تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي حتى ١٩٩٥، وعدم الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة. يمكن إبراز ثلاثة فاعلين رئيسيين في فرع تحويل الحبوب موضوع الدراسة: مستوردو الحبوب وموزعوها، والمطاحن والمخابز.

١. تطور إنتاج وأسعار القمح:

١. ١ على المستوى العالمي:

شهد إنتاج القمح تطوراً معتبراً تزامناً مع الزيادة الديموغرافية في العالم، حيث وصل مستوى الإنتاج العالمي خلال موسم الحصاد ٢٠١٠– ٢٠١١ حوالي ٦٩١,٥ مليون طن ما يعادل ثلاث مرات إنتاج سنة ١٩٦٠– ١٩٦١. إن هذه الزيادة تعود بالأساس إلى زيادة مردودية الهكتار (٨,٢ زيادة مقارنة بالخمسين سنة الماضية)، وليس إلى زيادة المساحات المزروعة. يستحوذ ٥ منتجين [٥] على ٦٦٪ من الإنتاج العالمي وهي: الاتحاد الأوروبي (٢١٪)، الصين (١٨٪)، الهند (١٢٪)، الولايات المتحدة الأمريكية (٩٪) والاتحاد الروسي (٦٪) الذي عرف إنتاجه من القمح تراجعاً كبيراً (المنتج الأول عالمياً قبل ٥٠ سنة).

الجدول (١)

تطور استيراد القمح الصلبو اللين في الجزائر

المنتجات	سنة ٢٠١١		سنة ٢٠١٢		نسبة التغير ١١/ ١٢		متوسط سعر الطن ٢٠١٢ (الدولار)	متوسط سعر الطن ٢٠١٢ (الدولار) في البورصات العالمية
	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)	الكمية (ألف طن)	القيمة (مليون دولار)		
القمح الصلب	١٩٠٤	٨٨٤	١٥٨٠	٦٥٥	– ١٧,٠٢	– ٢٥,٩٠	٤١٤,٥٦	٣١٦,٤٣
القمح اللين	٥٥٥٠	٩٦٤١	٤٧١٦	١٤٤٥	– ١٥,٠٣	– ٢٥,٩٧	٣٠٨,٣١	٣٢٨,٢
المجموع	٧٤٥٤	٢٨٤٨	٦٢٩٦	٢١٠٠	– ١٥,٥٤	– ٢٦,٢٦		

المصدر: تقرير قطاع التجارة لسنة ٢٠١٢

كما شهدت أسعار القمح هي الأخرى ارتفاعاً ملحوظاً في السنوات الأخيرة حيث يرجع سبب هذا الارتفاع إلى جملة من العوامل كضعف المحصول، والحرائق، والجفاف، والسياسات الدولية الحمائية، هشاشة السوق المالي، المضاربة المالية على المواد الأولية،

الوقود الحيوي، .... إلخ. وهناك ترابط كبير وعلاقة عكسية بين تطور الأسعار والصلة بين الاستهلاك – المخزون، [٦] فارتفاع الأسعار مقترن بانخفاض الصلة بين الاستهلاك – المخزون والعكس صحيح، حيث نلاحظ أن وضعية الاستهلاك – المخزون وصلت إلى مستوى قياسي قارب ٢٠٠ مليون طن أدى إلى انخفاض الأسعار إلى ١٠٠ دولار للطن في حين ارتفعت الأسعار إلى مستويات قياسية سنة ٢٠٠٧، وصلت إلى أكثر من ٢٨٠ دولار للطن بسبب انخفاض وضعية الاستهلاك – المخزون إلى ١٥٠ مليون طن.

١. ٢ على المستوى الوطني:

يعتمد نظام التغذية في الجزائر على الاستهلاك كبير للحبوب ومشتقاتها، ففي حين توصي المنظمة العالمية للصحة باستهلاك ٣٠٠غ من الحبوب للفرد يومياً، فإن استهلاك الجزائري يبلغ ٧٨٠ غ، الأمر الذي يوضح التوجه الحكومي نحو دعم هذه المنتجات ذات الاستهلاك الواسع [٧] . إن إشكالية الدعم دفعت إلى ضرورة اتخاذ إجراءات من شأنها ترشيد طرق وأنماط دعم المنتجات ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب [٨] الشيء الذي يفضي إلى تنظيم السوق، تشجيع الإنتاج (زيادة الأراضي المستصلحة خاصة في الهضاب والجنوب، الرفع من مردودية الهكتار، ...) و تخفيض فاتورة الاستيراد [٩] .

من خلال الجدول أدناه، فإن فاتورة استيراد القمح الصلب واللين عرفت انخفاضاً من ٢,٨٥ مليار دولار سنة ٢٠١١ إلى ٢،١١ مليار دولار سنة ٢٠١٢ بسبب الانخفاض في الكميات المستوردة من ٧،٤٥ مليون طن إلى ٦,٢٩ طن بانخفاض قدره ١٥,٥٪، الشيء الذي يمكن تفسيره بالزيادة المعتبرة في الإنتاج الوطني من الحبوب (٥,١٢ مليون طن مقابل ٤,٢٥ مليون طن سنة ٢٠١١) والمخزونات كبيرة المتبقية من مستوردات سنة ٢٠١١. بالنسبة للقمح اللين، فإن فاتورة الاستيراد قدرت في سنة ٢٠١٢ ب ١,٤٥ مليار دولار ل ٤،٧١ مليون طن أي ٣٠٧,٨٥ دولار للطن، في حين أن فاتورة القمح الصلب بلغت ٦٥٥ مليون دولار ل ١,٥ مليون طن أي ٤٣٦,٦٦ دولار للطن.

الجدول (٢)

تطور استيراد القمح الصلب واللين على مستوى ميناء وهران

تطور استيراد القمح اللين	الكمية	قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة	قيمة الفاتورة بالدينار	متوسط سعر الطن بالدينار	متوسط سعر الطن بالعملة الصعبة
٢٠١١	٦٥٧٥٩٠,٢٥	٢٣٠٨٣٣٥٩٠,٦	١٦٢٠١٥٢١٠١٢	٢٤٦٣٧,٧١	٣٥١,٠٣
٢٠١٢	٥٤١٤٩٥,٣٩٨	١٨٣٠٨٦٧٨٧,٦	١٢٢٩٩٤٣٢٩٧٩	٢٢٧١٣,٨٢	٣٣٨,١١
السداسي الأول ٢٠١٣	٢١٦٠٢٣,١٤	٧٨٣٨٢٧٢٣,٤٣	٦١٣٨٩٧٤٩٦٢	٢٨٤١٨,١٣	٣٦٢,٨٤٤١٠٧٥

تطور استيراد القمح الصلب	الكمية	قيمة الفاتورة بالعملة الصعبة	قيمة الفاتورة بالدينار	متوسط سعر الطن بالدينار	متوسط سعر الطن بالعملة الصعبة
٢٠١١	٥٤٩٠١,٦٤	٢٦٣٦١٦٩٩,٧٢	١٩٥٨٢٥٨١٤٩,٧٤	٣٥٦٦٨,٤٨	٤٨٠,١٦
٢٠١٢	٤٢٥٧٢,٩٦	٢٠٠٣٨٤٨٠,٧٧	١٤٧٨٤١٣١٢٢,٣٤	٣٤٧٢٦,٥٧	٤٧٠,٦٩
السداسي الأول ٢٠١٣	٢٦٦١٥,٦٣	٨٠٤٦,٠٠	٨٨٢٥٩٠٤٣٤,٣٥	٣٣١٦٠,٦١	٤٢٢,٠٠

المصدر: بنك المعلومات لميناء وهران

◄ **سلـوك المستهلك:**

يستهلك الفرد الجزائري حوالي ٢٤٧ كغ من الحبوب، و ١٤٧ لتراً من الحليب في السنة، مقابل استهلاك ١٤٠ كغ من الحبوب، وأقل من ١٠٠ لتر في الدول الشقيقة المجاروة (تونس، والمغرب، ...) . يمثل استهلاك الحبوب [١٠] حوالي ٥٧٪ من مجموع القيمة الغذائية للفرد في حين يمثل استيراد الحبوب ٦٤٪ من مجموع الاستهلاك. كما أن نفقات [١١] الحبوب تمثل ٢٥٪ من مجموع النفقات الغذائية للمستهلك الجزائري التي تبلغ ١٦٨ مليار دينار جزائري حيث تمثل ٢٩,٧٪ في الريف و٢١,٩٪ في المناطق الحضرية.

الجدول (٣)

هيكل نفقات استهلاك منتجات الحبوب في الجزائر لسنة ٢٠٠٨/ الوحدة: مليون دج

المنتج	المناطق الحضرية	٪	الريف	٪	المجموع	٪
الخبز	٣٥٦٢٠	٣٦,٢٧	١٤٥٣٤	٢٠,٩٠	٥٠١٥٤	٢٩,٩٠
الفرينة	٩١٤٧	٩,٣٢	٩٧٨٧	١٤,٠٨	١٨٩٣٤	١١,٢٩
السميد	٣٢٥٤٠	٣٣,١٤	٣٠٥٩٣	٤٤,٠٠	٦٣١٣٣	٣٧,٦٤
أخرى	٢٠٨٨٩	٢١,٢٧	١٤٦١٣	٢١,٠٢	٣٥٥٠٢	٢١,١٧
المجموع	٩٨١٩٦	١٠٠	٦٩٥٢٧	١٠٠	١٦٧٧٢٣	١٠٠

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات- الجزائر-

كما يوضح أيضا الجدول أدناه أن الجزائر في طليعة دول شمال إفريقيا التي تمثل النفقات الغذائية نسبة كبيرة خاصة نفقات الحبوب مقارنة بتونس التي تمثل النفقات الغذائية فيها ٤١٪ ونسبة استهلاك الحبوب ١٣,٨٣٪ فقط.

الجدول (٤)

النفقات الغذائية ونسبة استهلاك الحبوب.

البلد	النفقات الغذائية ٪	حصة الحبوب ٪
الجزائر	٥٢	٢٥,٥
مصر	٤٨	٢٤,٦
المغرب	٤١	٥,١٩
تونس	٣٨	١٣,٨٣

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (ONS)

إن تأثير رفع السعر على القدرة الشرائية، والطلب يمكن قياسه من خلال دراسة سلوك المستهلك، حيث إن استهلاك مادة الخبز مرتبط أساساً بتدهور القدرة الشرائية التي دفعت المستهلك إلى العودة إلى نظام غذائي مبني أساساً على الحبوب (ما يفسر الزيادة كبيرة في أمراض القولون) . إن سعر الحبوب يعدّ أهم محددات مستوى المداخيل والاستهلاك الوطني حيث إن الدراسة [١٢] الخاصة بتأثير ارتفاع أسعار المواد الغذائية على محدودي الدخل بينت أن تسعة أشخاص من أصل عشرة قد يقومون بشراء مواد أقل نوعية من أجل خفض النفقات (٩٣٪ ممن يتراوح أجورهم بين ١٠٠٠٠ دج و١٥٠٠٠دج) ، وأن ٥٠٪ يرون وجوب تخفيض عدد الوجبات اليومية (٦٣٪ ممن لا يتجاوز أجورهم ١٠٠٠٠ دج) ، وأخيراً يرى ٥٥٪ أن عليهم تغيير مكان تموينهم بالمواد الغذائية (مثلا شراء الخبز مباشرة من المخابز بدلا من البقالة) . توضح الدراسة أن الأسر محدودة الدخل هي الأثر تضرراً من ارتفاع الأسعار حيث تتعامل مع هذا الارتفاع حسب ميكانيزمات السوق والميكنيزمات الاجتماعية. الجدول أدناه يبين معلومات الدراسة حول توزيع الكميات المستهلكة أسبوعياً من السميد والخبز حسب النشاط والجنس لثلاثة أشهر (جوان – أوت) :

الجدول (٥)

توزيع الكميات المستهلكة أسبوعيا من السميد والخبر حسب النشاط والجنس.

التعيين	النشاط		الجنس		المجموع
	العامل	العاطل	ذكر	أنثى	
الكمية المستهلكة أسبوعيا من السميد (كغ)	٢٥	١٢	٢٤	٦	٢٣
الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز (وحدة)	٤٠	٥٧	٤٠	٧٢	٤٤

المصدر: تحقيق البرنامج العالمي للأغذية حول أثر ارتفاع أسعار المواد الغذائية الأساسية على الأسر المعوزة الجزائرية.

في الوقت نفسه، فإن العامل الاقتصادي يعدّ أهم العوامل في تحديد قرار الشراء، فإذا كان فرق السعر بين مادة الفرينة والسميد المدعم وأنواع الفرينة والسميد ذات الجودة العالية ليس كبيراً كما هو عليه الحال في الجزائر، فإن شرائح المجتمع جميعها سواءً الأغنياء أم الفقراء سوف يعدّون أنه من الأجدى اقتصادياً شراء المواد ذات الجودة العالية.

◄ **استيراد وتوزيع القمح من طرف الديوان الوطني المهني للحبوب**

بالنظر إلى التقلبات التي شهدها سوق الحبوب العالمي، وعدم مقدرة القطاع الخاص على الاستيراد فإن الديوان الوطني [١٣] المهني للحبوب يقوم باحتكار الاستيراد عن طريق القيام بنقل، الحبوب والبذور تخزينها وتوزيعها على المستوى الوطني. تخزّن الحبوب من خلال الاستيراد أو جمعه من الإنتاج المحلي مع تخصيص مخزون استراتيجي لضمان التموين العادي والمستقر للسوق. إذ يمثل الإنتاج الوطني ٢٥٪ فقط من مجموع المشتريات، لذا يقوم الديوان الوطني للحبوب بمجموعة إجراءات من أجل تحسين الإنتاج الوطني وزيادته منها: تقديم الدعم التقني لتحسين نوعية محاصيل القمح، والدعم القبلي للفلاحين من خلال دعم مدخلات إنتاج القمح (البذور، والأسمدة، ...) ورفع سعر الشراء لدى الفلاحين (رفع سعر شراء القمح الصلب من ٢١٠٠ دج إلى ٤٥٠٠ دج/ قنطار، سعر شراء القمح اللين من ١٩٥٠ دج إلى ٣٥٠٠ دج/ قنطار) خاصة بعد أزمة الغذاء سنة ٢٠٠٧. إضافة إلى استفادة الفلاحين من امتيازات وإعفاءات ضريبية من أجل تسجيل أثرٍ على أسعار المواد الغذائية للمستهلك، وتحسين الأمن الغذائي.

الشكل (١)

مسار توزيع القمح في الجزائر

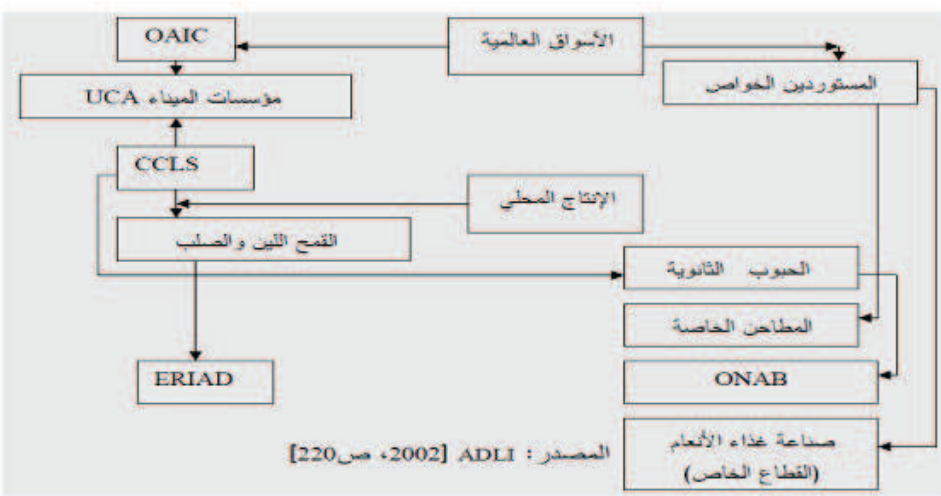

المصدر : ADLI [2002، ص220]

كما أن الديوان الوطني يتحكم في أسعار القمح اللين والصلب من خلال تموين المطاحن بالحبوب بأسعار مدعمة، وذلك من أجل الإبقاء على استقرار المنتجات النهائية من الفرينة والسميد حيث رُفعت الحصص التموينية من ٥٠ ٪ إلى ٦٠ ٪ سنة ٢٠١١ لإغراق السوق والقضاء على المضاربة، حيث عرفت الكميات الموزعة على المطاحن سنة ٢٠١١ من طرف الديوان الوطني حوالي ٥٧ مليون قنطار من القمح اللين و ٢٧ مليون قنطار من القمح الصلب.

المسامد والمطاحن:

على المستوى الوطني:

إن للمطاحن والمسامد دوراً محورياً في سلسلة فرع تحويل الحبوب حيث إن نجاعتها وفعاليتها الاقتصادية له دور وأثره كبير على مستوى التغذية ونوعيتها للمستهلك. تقوم المطاحن بإنتاج نوعين من الفرينة من القمح اللين، النوع الأول يخص فرينة العجن بمعدل استخلاص يقدر بين ٧٢٪ و٧٥٪الموجه لإنتاج الخبر بنوعيه (العادي والمحسن) والنوع الثاني يخص الفرينة ذات النوعية الرفيعة بمعدل استخلاص يقدر ب ٦٨٪ لإنتاج العجائن والحلويات ذات النوعية الممتازة. وصل عدد المطاحن والمسامد سنة ٢٠٠٥ إلى ٤٣٠ مؤسسة موزعة كالأتي:

الجدول (٦)

الطاقات الإنتاجية للمطاحن والمسامد في الجزائر

	القطاع العام		القطاع الخاص	
	العدد	الطاقة الإنتاجية النظرية طن/ يوم	العدد	الطاقة الإنتاجية النظرية طن/ يوم
المطاحن	٦٠	٦٩٥٣	٢٢٠	١٨٦٤٦
المسامد	٢١	٧٦٠٠	١٣١	١١٠٤٣
المجموع	٨١	١٤٥٥٣	٣٥١	٢٩٦٨٩

المصدر: وزارة الصناعة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من خلال الجدول نلاحظ أن عدد المطاحن أكبر من عدد المسامد، نظراً إلى أن استهلاك الدقيق (إنتاج الخبز خاصةً) أكبر من استهلاك السميد، الشيء الذي دفع السلطات مؤخراً إلى الشروع في إعداد دراسة خاصة بتعويض الفرينة بالسميد في إنتاج الخبز. كما أن هناك تفوقاً واضحاً للقطاع الخاص على القطاع العام [١٤] (مؤسسات الرياض) الذي فقد

كثيراً من قدراته الإنتاجية وتراجع أمام شدة المنافسة خاصة ما تعلق بجودة النوعية. أما فيما يخص القمح الصلب، فهو موجه لإنتاج الكسكس، والسميد والعجائن، وذلك بمعدلات استخلاص مختلفة لاختلاف نوعية المنتج النهائي بينما توجه البقايا من النخالة بعد الطحن لبيعها كأعلاف للحيوانات. من جهة أخرى، فإن موقع غالبية المطاحن يستجيب لضرورات اقتصادية ولوجستية (القرب من مصادر التمون، والقرب من التجمعات الحضرية الكبرى، ....) وإلى حرص الدولة على إنشاء مناطق جذب اقتصادي لخلق مناصب شغل داخل المناطق الريفية والمعزولة.

تجدر الإشارة إلى أن المطاحن معروفة بالنوعية الرفيعة لإنتاجها خاصة مع تطوير وسائل الإنتاج وأدواته [١٥] حيث إن هذه النوعية مرتبطة ببياض الفرينة أو صفار السميد (مادة gluten، نوعية القمح المحلي والمستورد) ، والخفة ومدى المساعدة في إنتاج الخبز والحلويات (العجن وتشكيل العجينة). كما أن هناك علاقة وثيقة بين الصيانة ونوعية الفرينة المنتجة حيث تحتوي غالبية المطاحن على إمكانات تقنية مهمة تمكن من الحفاظ على النجاعة والنوعية الجيدة (استدعاء الخبرة الأجنبية كـ BULHER للقيام بالصيانة السنوية وتصليح الأعطاب) .

كثيراً ما تطرح نوعية القمح المستوردة (أوكرانيا، فرنسا، ...) أو المحلي أو الخلط بينهما (نسبة القمح المحلي من ٢٪ إلى ٥٪) إشكالاً بالنسبة إلى نوعية الفرينة والسميد المستخلصين خاصة في ظل الفراغ القانوني الموجود، وافتقار الديوان الوطني المهني للحبوب للوسائل والآلات التكنولوجية الحديثة لتقديم منتجات بخصائص كيميائية وفيزيائية ذات نوعية رفيعة: (درجة النقاوة، والرطوبة، والأملاح المعدنية، واللون..) . إن عدم تحكم المطاحن في مصادر التموين لا تمكن من وضع سياسة لتنويع العرض والتحكم في نوعية الفرينة والسميد المنتج: البروتين، قوة الخبازة force boulangère) وبالتالي عدم توفير منتجات ذات نوعية منتظمة.

إن نوعية السميد والفرينة تطرح أكثر من إشكال في ظل الفراغ القانوني، وعدم اعتماد المطاحن لمعايير موحدة ومعلنة لنوعية منتجاتهم، فالمرسومان التنفيذيان لا يفرقان بشكل واضح بين الفرينة المدعومة والفرينة ذات الجودة العالية، وكذا التفرقة بين السميد العادي والممتاز (في الواقع هناك السميد الرقيق والمتوسط والغليظ) . في ظل غياب إحصاءات واقعية وواضحة حول الكميات المنتجة والمسوقة من الفرينة المدعومة، ووجود أنواع ممتازة من الفرينة في السوق، فإن أصحاب المطاحن غالباً ما يقومون بخفض معدل

الاستخلاص قصد التمكن من الحصول على أكبر كمية من النخالة لبيعها بأسعار مرتفعة ومن جهة أخرى الحصول على منتج ذي نوعية عالية موجهة خاصة للصناعات الغذائية مما يزيد من هوامش الربح وبالآتي يحد من توجيه الدعم لمستحقيه خاصة في ظل صعوبة الرقابة على هذه الممارسات.

على الرغم سياسة تحرير الأسعار سنة ١٩٩٥ بعد برنامج الإصلاح الهيكلي، فإن الأهمية الإستراتيجية لهذه المواد الواسعة الاستهلاك، دفع السلطات إلى إقرار المرسوم التنفيذي رقم ٩٦/ ١٣٢المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ المتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحلال توزيع، كما أن الارتفاع كبير في أسعار القمح في السوق العالمية سنة ٢٠٠٧ إلى إصدار المرسوم التنفيذي رقم٠٧/ ٤٠٢ المؤرخ في ٢٥ديسمبر ٢٠٠٧يتضمن تحديد أسعار سميد القمح الصلب عند الإنتاج، ومختلف مراحل التوزيع.

إن سياسة تحديد الأسعار تؤدي بالدرجة الأولى إلى انتفاع أصحاب البيع بالجملة والوسطاء على حساب المستهلك، حيث إن سعر السميد يتراوح بين ١١٥٠ دج و١٢٠٠ دج للمستهلك، بينما سعره القانوني لا يتعدى ١٠٠٠دج. إن فارق السعر يؤدي إلى تكوين هامش ربح جيد، وبالآتي تحويل الدعم إلى مداخيل لهؤلاء الوسطاء (بيع حصص من كميات الفرينة بدل الاستثمار في تطوير نشاط تجاري) . فعندما كان سعر بيع الفرينة المدعمة في السوق مهماً، فكثيراً ما كان يوجه أصحاب المخابز حصص الفرينة إلى السوق السوداء من أجل الربح في فارق السعر.

بالنظر إلى القيود المفروضة على الأسعار والقدرات الإنتاجية (تحديد الحصص) ، فإن المنافسة [١٦] بين المطاحن (الفرينة والسميد) تقوم أساساً على نوعية التوزيع والتسليم (حسن الاستقبال، تسليم المنتجات دون انتظار، التسليم في الموعد لدى الزبائن، ...) التخفيضات وأجال التسديد. إن هذه المنافسة تزداد يوماً بعد يوم من خلال تأثير صورة المنتج وعلامتة وعوامل نوعية المنتج: (معدل الاستخلاص، ونوعية التجهيزات المستعملة، ونوعية المواد الأولية، ونوعية التعبئة والملصقات) .

١. **الطاقات الإنتاجية الجهوية والمنافسة**: تحوي الجهة الوهرانية: (مستغانم، ووهران، وسيدي بلعباس، وعين تموشنت، وتلمسان) حوالي٦٧ مطحنة ومسمدة حيث تصل الطاقة الإنتاجية لجهة وهران حوالي ٤٥٥ طناً من السميد و١١٦٢٧ طناً من الفرينة. تمثل الطاقة الإنتاجية لولاية وهران ل ٤٠ مطحنة ومسمدة حوالي ٢١٧٩ طناً من السميد و١١٦٢٧ طناً من الفرينة أي بنسبة ٪٤٠،٦٦ و٣٤،٦٤٪على التوالي.

الجدول (٧)

تطور تموينات القمح اللين وانتاج الفرينة للجهة الغربية للمطاحن:

عدد المطاحن والمسامد	القمح اللين	القمح الصلب	
٤٠	٠٢٨٤	١٨٥	الطاقات الانتاجية لولاية وهران
٦	٣٦٧٥	٠	عين تموشنت
٤	١٠٠٠	١١٠	مستغانم
٧	٧٤٥	٠	سيدي بلعباس
١٠	٢١٧٩	١٦٠	تلمسان
٦٧	٦٢٧١١	٤٥٥	الطاقات الانتاجية لجهة وهران
٥٩،٧٠	٣٤,٦٤	٤٠,٦٦	نسبة ولاية وهران

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة –وهران-

بعد الارتفاع الذي عرفته الحصص التموينية من القمح اللين وزيادة الطلب سنة ٢٠١١، عرف إنتاج الفرينة ارتفاعاً بنسبة ٤٣,١٪بالنسبة لولاية وهران و٢٨,٢٩ ٪ بالنسبة للجهة الوهرانية حيث تمثل ولاية وهران بين ٥١ و ٥٧٪ من إنتاج الجهة، أما معدل الاستخلاص، فعرف انخفاضاً إلى ٧١٪ في الجهة و ٧٧٪ لولاية وهران. يجب أخذ المعطيات في الجدول أدناه بتحفظ خاصة معدل الاستخلاص حيث نلحظ تلاعباً بالأرقام من طرف أصحاب المطاحن في ظل غياب التنسيق بين مختلف أعوان الرقابة سلطاتها.

الجدول (٨)

تطور تموينات القمح اللين وإنتاج الفرينة للجهة الغربية

	السداسي الأول ٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
التموينات OACI	٢٧٧٩٠٨٣,٥٤	٥٤٢٦٨٢١,٤٢	٣٧٣٤٩٩٥,١٥
إنتاج الفرينة لولاية وهران	٢١٤١٢٦٩,٧٩٨	٤٢٦٠١٤٢,٠٣	٢٩٧٦٨٤٦,٣٨
معدل الاستخلاص	٧٧,٠٥	٧٨,٥٠	٧٩,٧٠
مجموع التموينات لجهة وهران	٤٩٠٤٧٣٥,١٢	٩٨٧٠٢٤١,٠٣	٧٤٥٧٣٨٣,٦١
إنتاج الفرينة لجهة وهران	٣٧٦٩٦٤٠,٣٧	٧٤٤٣٨٢١,٦٤	٥٨٠٢١٤٤,٠٦
معدل الاستخلاص	٧٦,٨٦	٧٥,٤٢	٧٧,٨٠

	السداسي الأول ٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
نسبة ولاية وهران	٥٦,٨٠	٥٧,٢٣	٥١,٣٠
تموينات باقي الولايات	٢١٢٥٦٥١,٥٨	٤٤٤٣٤١٩,٦١	٣٧٢٢٣٨٨,٤٦
انتاج الفرينة لباقي الولايات	١٦٢٨٣٧٠,٥٧	٣١٨٣٦٧٩,٦٢	٢٨٢٥٢٩٧,٦٩
معدل الاستخلاص	٧٦,٦٠	٧١,٦٥	٧٥,٩

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة –وهران-

الجدول (٩)

تموين المخابز بالفرينة لولاية وهران وللجهة الغربية

تمون المخابز بالفرينة لولاية وهران	٩٨٦٨٤٩,٤٥	٢٣٦١٢٨٧,٠٠	٢١٥٠٣٣٩,٩٠
إنتاج الفرينة لولاية وهران	٢١٤١٢٦٩,٨٠	٤٢٦٠١٤٢,٠٣	٢٩٧٦٨٤٦,٣٨
نسبة تمون المخابز بالفرينة لولاية وهران	٤٦,٠٩	٥٥,٤٣	٧٢,٢٤
تمون المخابز بالفرينة	١٤٥٣٧٣٩,٥٠	٣٢٣٥١٠٨,٨٧	٢٨٢٠٣٧١,٤٧
إنتاج الفرينة لجهة وهران	٣٧٦٩٦٤٠,٣٧	٧٤٤٣٨٢١,٦٤	٥٨٠٢١٤٤,٠٦
نسبة تمون المخابز	٣٨,٥٦	٤٣,٤٦	٤٨,٦١

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة –وهران-

كما أن مطحنتي هبور والظهرة (علامتي الأميرة وسفينة) تعدّان أهم مطحنتين في الجهة الوهرانية حيث تبلغ نسبة إنتاجهما من الفرينة حوالي ٢٤،٩٢٪، بينما يمثل إنتاج شركة هبور حوالي ٢٦،٧٢٪ من إنتاج ولاية وهران.

الجدول (١٠)

إنتاج مطحنتي هبور والظهرة

المطاحن		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
إنتاج الفرينة	مطاحن هبور	٥٧٢٢٨٥,٣	٩٧٠١١٠	٧٣١٢٩٦,٥٩
	مطاحن الظهرة (مستغانم)	٣٦٧٣٨٠,١٩	٧٨٤١٧٦,١٢	٧٨٧٤٤٤,٢٠

المطاحن		٢٠١٢	٢٠١١	٢٠١٠
التموينات OACI	مطاحن هبور	٧٣٣٦٩٩,١	١٢٤٣٧٣٠,٧٧	٩٤٧٥٣٥,١
	مطاحن الظهرة (مستغانم)	٤٧٦٠٤٤,٢٠	١٠١٧٠٣٤,٢٠	١٠٦٨٤٦٩,٢٩
معدل الاستخلاص	مطاحن هبور	٧٨	٧٨	٧٧,١٨
	مطاحن الظهرة (مستغانم)	٧٧,١٧	٧٧,١٠	٧٣,٦٩٨٣٤٦٥
نسبة إنتاج المطحنتين لجهة وهران		٢٤,٩٢	٢٣,٥٦	٢٦,١٧٥٥٠٩٩
نسبة إنتاج مطحنة هبور لولاية وهران		٢٦,٧٢	٢٢,٧٧	٢٤,٥٦

المصدر: إحصائيات المديرية الجهوية للتجارة –وهران-

مؤسسة هبور لإنتاج السميد والفرينة (مسمدة ومطحنة) :

١. ٣ التعريف بشركة هبور:

تأسست الشركة ذات المسؤولية المحدودة هبور لإنتاج السميد والفرينة سنة ٢٠٠٠ المتواجدة على مستوى الطريق الوطني٢٠/ منطقة النشاطات/ وادي تليلات وهران ذات، برأس مال قدره ١٠٠٠٠٠٠٠٠٠دج لتبدأ نشاطها الفعلي سنة ٢٠٠٣ بعد استكمال عملية بناء مركب إنتاج السميد والفرينة. تبلغ المساحة الكلية لمطحنة هبور حوالي ٤٣٠٠٠ م^{٢} منها حوالي ١٠٠٠٠ م^{٢} مغطاة.

انطلاقاً من طبيعة صناعة الحبوب المتميزة بارتباط أكثر باقتصاديات الحجم، فإن المؤسسة استثمرت في الطاقة الإنتاجية التي تعدّ الأولى على مستوى ولاية وهران في إنتاج الفرينة، حيث تملك حصة من السوق تتراوح بين ٢٣٪ و ٢٦٪، والوحيدة في إنتاج السميد، إذ تصل طاقة المصنع إلى: – المطحنة: ١٠٠٠طن يومياً من الفرينة، المسمدة: ١٠٠ طن يومياً من السميد، إمكانات التخزين: ٢٥٠٠ طن من القمح و١٥٠٠ طن من المنتج النهائي. في حين يبلغ الإنتاج حالياً حوالي ٦٠٠طن يومياً من الفرينة و٦٠ طن يومياً من السميد؛ أي ٦٠٪ من الطاقة الإنتاجية، علماً أن معدل الإنتاج قابل للتوسُّع مع زيادة الحصص المخصصة من طرف الديوان الوطني للحبوب، موازاة مع زيادة الطلب. وَلجت شركة هبور السوق بتشكيلة واسعة من المنتجات حيث تقوم الشركة بإنتاج السميد والفرينة في تعبئة ذات:

الجدول (١١)

إنتاج السميد والفرينة لشركة هبور

السعر ٢٠١٣ (الوحدة: دج)	نوع التعبئة	نوع المنتج
فرينة العجن وفرينة العجن عالية الجودة étuvé في تعبئة ٢٥كغ، ١٠ كغ و١كغ.		
١٩٩٠	٥٠كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة والمخابز
٢١٠٠	٢٥كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة
٢٢٠٠	١٠كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة
٢٥٠٠	٢٥كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة étuvé
٢٤٠٠	١٠كغ	فرينة العجن للبيع بالجملة étuvé
٢٧٠٠	١كغ	فرينة القمح اللين
السميد المتوسط والرقيق والغليظ في تعبئة ٢٥كغ		
٣٧٠٠	٢٥كغ	سميد من النوع الغليظ
٣٤٥٠	٢٥كغ	سميد من النوع المتوسط
٣١٤٠	٢٥كغ	سميد من النوع الرقيق
السميد المتوسط والرقيق والغليظ في تعبئة ١٠ كغ		
٣٨٠٠	١٠كغ	سميد من النوع الغليظ
٣٥٥٠	١٠كغ	سميد من النوع المتوسط
٣٢٤٠	١٠كغ	سميد من النوع الرقيق
البقايا من النخالة		
١٢٠٠	القنطار	النخالة

المصدر: وثائق المؤسسة

١. ٢ تطور التموينات، الإنتاج والمبيعات خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى ماي ٢٠١٣:

من خلال الجدول أدناه، نلاحظ أن التموينات من القمح الصلب واللين شهدت تذبذباً حيث انتقلت من ٤٠٥ قناطير يومياً سنة ٢٠٠٨ إلى ٣٥٤ قنطاراً فقط سنة ٢٠١٠ قبل أن تعاود ارتفاعها سنة ٢٠١١ لتصل إلى ٤٩٧ قنطار بفضل زيادة الطلب، ورفع حصص التموينات من ٥٠٪ إلى ٦٠٪ سنة ٢٠١١. هذه الزيادة في الحصص التموينية، صاحبه

ارتفاع محسوس في الإنتاج والمبيعات التي كان على التوالي: ١٠٠٤٠٤،٥٨٥ قنطار و١٠٠٦٩١٨،٨ سنة ٢٠٠٩ إلى ١٢٥٣٥٥،٢٦ طن و١٢٥٠٧٤٣،٧طن سنة ٢٠١١. كما سجلالأعمال انخفاضاً إلى ٢٣٨٨٧٤٦١٤٥ دج سنة ٢٠٠٩ قبل أن يعاود الارتفاع إلى ٢٩٨٨٤١٧٠٨٠ سنة ٢٠١١.

الجدول (١٢)

تطور التموينات، الإنتاج والمبيعات خلال الفترة من سنة ٢٠٠٨ إلى ماي ٢٠١٣

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ ماي
القمح اللين	١٤٥٨٩٧،٥٤	١٢٩٢٣٢،٤٦	١٢٧٦٨١،٣٦	١٧٨٩٤١،٠٥	١٤١٩٠٨،٢٨	٦٢٠٩٨،٠٤
القمح الصلب	١٦٠٥٤،١٤	٩٧٨١،٨	٥٦٧١،٦٦	١٣٣٤٩،٢٧	١٣٧١٧،٠٦	٥٢٥٢،٨
تطور إنتاج الفرينة، السميد والنخالة من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣						
الفرينة	١١٧٨٧٠،٧١٨	١٠٠٤٠٤،٥٨٥	١٠٥٨٧٦،٤٢٥	١٢٥٣٥٥،٢٦	١٢٠٥٨٧،٧٨	٤٩٣١٨،٢٠٥
السميد	١٢٣٧٤،١٥٥	٦٧٧٥،٩٣٥	٤٢٢٣،٧٤	٨٨٧٨،٩٤	٩٤٦٩،٥٩	٣٠٧٤،٢٧٥
النخالة	٣٧٥١١،٥٩٧	٣٠٥٨٤،١٤	٣٣١٧٢،٦	٣٩٢٠٥،١٣	٣٨٧٢٨،٢٦	١٦١٥٦،٩٦
تطور مبيعات الفرينة والسميد من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣						
الفرينة	١١٨٩٧٢٦،٣	١٠٠٦٩١٨،٨	١٠٥٧٣٣١،٦	١٢٥٠٧٤٣،٧	١٢٠٥٠٣٢،٥	٤٩٦٤٥٢،٧٥

	٢٠٠٨	٢٠٠٩	٢٠١٠	٢٠١١	٢٠١٢	٢٠١٣ ماي
السميد	١٢٢٣٦٣,٢٥	٦٨٥٩٧,٨٥	٤١٧٩٩,٢	٨٩٣٣٦,٤٥	٩٣٥٢٣,٩٥	٣٠٨٤٨,٩٥
تطورالأعمال من مبيعات الفرينة، السميد والنخالة من سنة ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣						
الفرينة	٢٩٥٥٣٠٠١٨٩	٢٣٨٧٤٦١٤٥	٢٤٢٥٩١٠٦٧٩	٢٩٨٨٤١٧٠٨٠	٢٩١٣٤٣١٩٩٤	١٠٣١٥٥٢٤٢٥
السميد	٤٠٦٦٨٠٠٥٤	٢٢٧٨١٤٤٥٥	١٣٧٩٩٦١٩١	٢٩٦١٠٥٥٣٠	٣١١٥٥٧١١٧	١٠٢٦٠٥٢٤٠
النخالة	٣٦٣٧٦٠١١٣,٣٤	٢٩٨٠٠١١٧٩,٩٤	٣٢١٨٨٨٢٧١,١٩	٣٧٨٩٥٩١٢٩,٤٨	٣٧٦٨١٩٨١٤,٧٧	١٥٥٩٩٠٠٩١,٢٨
متوسط تكلفة إنتاج الفرينة قنطار	١٨٦٩,٨٢٠٢٠١	١٨٧٠,٤٦١٩٠٧	١٨٧٠,٤٦٢	١٨٦٩,٩٢٤٨٣٣	١٨٧٠,٤٦١٩٢٢	١٨٧٠,٤٦١٨١
متوسط سعر البيع الفرينة قنطار	٢٤٨٤,٠١٦٨٦١	٢٣٧٢,٣٣٤٥١	٢٢٩٤,٣٧٠٧٣٤	٢٣٨٩,٣١٢١١٩	٢٤١٧,٧٢٠٦٧٩	٢٠٧٧,٨٤٦١٢٩
هامش الربح	٦١٤,١٩٦٦٦٠٣	٥٠١,٨٧٠٤٣٩	٤٢٣,٩٠٨٧٣٣٧	٥١٩,٣٨٧٢٨٥٤	٥٤٧,٢٥٨٧٥٦٢	٢٠٧,٣٨٤٣١٩

المصدر: وثائق المؤسسة.

كما نلحظ أن سعر تكلفة الفرينة بقي ثابتاً في حدود ١٨٧٠ دج للقنطار، بينما عرف متوسط سعر البيع وبالآتي متوسط هامش الربح تذبذباً، حيث سجل خلال السداسي الأول من سنة ٢٠١٣ حوالي ٢٠٧٧،٨٤ دج/ قنطار، بينما عرف متوسط سعر البيع سنة ٢٠٠٨ حوالي ٢٤٨٤،٠١٦٨٦١ دج/ قنطار. إن هذا التذبذب يؤشر إلى أن أعمال هذه الشركة يرتكز على بيع منتجات الفرينة ذات الجودة العالية غير المعنية بنظام تحديد الأسعار (متوسط سعر البيع أكبر من سعر بيع الفرينة العجن المقدر ب ١٩٩٠دج للقنطار) . وليس أدل على ذلك، نسبة النخالة المنتجة التي تؤشر إلى وجود إنتاج الفرينة من النوعية الرفيعة.

من جهة أخرى، فإن نسبة تموين المخابز لا تتعدى ٣٪ من مجموع مبيعات الشركة التي يستحوذ عليها تجار الجملة بنسبة ٩٦٪، حيث يعود سبب ذلك إلى أن أصحاب المخابز يفضلون التموين لدى تجار الجملة مع زيادة تقدر بين ٥٠ و١٠٠دج للقنطار من أجل التهرب من المراقبة (تجارة، ضرائب، ...) ، كما أن فرينة العجن المسوقة من قبل بعض المطاحن، ليست بالجودة الكافية التي تساعد الخبازين في عملية تحضير الخبز.

٣,٣ مؤشرات النجاعة ومفاتيح النجاح:

♦ إن القوة التنافسية والمكانة السوقية التي تحتلها هذه الشركة، لم تأتِ من فراغ، بل كانت نتاجاً لعوامل النجاح التي يمكن تلخيصها فيما يأتي:

♦ اعتماد الشركة على أحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب وأجودها من نوع BULHER (سويسرا) ، التي كلفت أكثر من ٨٥٠ مليون دينار (حصولها على ضمان مدى الحياة) بالإضافة إلى الصيانة المستمرة لتفادي انقطاع الإنتاج.

♦ الطاقات الإنتاجية المعتبرة التي تمكن من تلبية حاجات الزبائن بالكمية والسرعة الفائقة، وبالآتي الاعتماد على اقتصاديات الحجم في التحكم في التكاليف. يضاف إلى هذه القدرات الإنتاجية أيضاً القدرات التخزينية المعتبرة التي تمكّن من توفير مخزونات أمان لتفادي أي انقطاع في التموين.

♦ التركيز على المهنة القاعدية: يتمثل النشاط الأساسي لهذه الشركة في إنتاج السميد والفرينة لذا تحرص الشركة على التركيز على التلبية والاستماع لحاجات المستهلك من خلال تمتين الترابط العمودي الموجود بين مصالح الشركة كافة والأفقي بين التموين بالمواد الأولية وأكياس التعبئة، وما بين الحصول على المنتج النهائي.

♦ النوعية الجيدة: بالإضافة إلى حصول الشركة على شهادة ايزو ٩٠٠١، فإن هذه الشركة تحرص على تموين السوق بمنتجات ذات نوعية جيدة، خاصة بالنسبة للفرينة حيث تعدّ علامة الأميرة من أهم منتجات الفرينة وأشهرها على مستوى الوطن.

♦ السياسة التسويقية: تعتمد الشركة أساساً على التواجد المباشر لدى المستهلك النهائي من خلال وضع تشكيلة من المنتجات ذات الجودة العالية، بالإضافة إلى سياسة الاتصال مع الزبائن المرتكزة على قواعد صلبة أساسها المصداقية، الشفافية والثقة. كما أن نوعية التوزيع والتسليم (حسن الاستقبال، وتسليم المنتجات دون انتظار، والتسليم في الموعد لدى الزبائن، ...) التخفيضات والمرونة في أجال التسديد تسهم في صناعة بناء صورة جيدة لهذه الشركة في السوق.

الاستثمار في الموارد البشرية: لعل العامل المباشر لنجاح هذه الشركة يكمن في العنصر البشريسواء في الجانب التقني أم الإداري، حيث إن حجر الزاوية في نجاح الشركة يعود إلى قدرة العاملين على كسب رضا الزبائن واستحسانهم.

١. إن سرد هذه العوامل ما هو في الحقيقة سوى توطئة لإبراز عوامل نجاح أي شركة في قطاع تحويل الحبوب خاصة في ظل سياسة الأسعار التي تفرضها الدولة، كما تفتح الباب أمام التفكير حول إدماج الشركات العاملة من أجل زيادة النجاعة الاقتصادية في القطاع.

إشكالية تسيير المطاحن:

♦ إن إشكالية تسيير المطاحن الجزائرية ترتكز على كيفية تعظيم معدل الاستخلاصحسب الإنتاج من الفرينة العادية، أو ذات الجودة الرفيعة، التي تلبي حاجات الزبائن وأذواقهم وفق حصص التموين، والطلب والسعر في السوق. إن إشكالية الدعم هي الأخرى تنبع من هذا المنطلق، ففهم عمل أوإستراتيجية المطاحن تقود إلى إصلاح نظام الدعم والقوانين المنظمة لفرع تحويل الحبوب. إن جملة من العوامل التقنية والمالية تقود لتحديد الخيارات الإستراتيجية للمطاحن [١٧] :

♦ إن معدل الاستخلاص للفرينة العادية يتراوح بين ٧٢٪ و٧٥٪بينما قد يصل إلى ٨٠٪ إذا اُحترم معيار نسبة الأملاح، وتوفر القمح المناسب. إن رفع معدل الاستخلاص إلى ٨٠٪ يؤدي تفوير حوالي ٧٪ من القمح اللين وحوالي ١٦٥ دج/ قنطار في إنتاج الفرينة.

♦ إن معدل الاستخلاص للفرينة ذات الجودة العالية لا يجب أن ينزل عن مستوى ٧٠٪. كما أن احترام هذا المعدل مشروط أيضا بالخصائص التقنية للقمح، ومدى تحكم أصحاب المطاحن في تقنيات الرحي والطحن.

في ظل غياب الإحصاءات حول نسبة الفرينة العادية وذات الجودة العالية، فإن هوامش الربح للفرينة العادية تبقى ضعيفة. كما أن لجوء المطاحن لخفض معدل الاستخلاص هو

نوع من التلاعب بنظام الدعم، علماً أنه مع انخفاض مبيعات الفرينة والسميد، وارتفاع سعر النخالة (٢٤٠٠دج للقنطار أكثر من سعر الفرينة نفسه) ، فإن المطاحن أصبحت تبيع بيعاً مشروطاً الفرينة بالنخالة لتصريف منتجاتها.

إن هذه الوضعية سمحت للمطاحن بتحقيق مردودية معتبرة، حيث يتراوح معدل هامش التجاري للفرينة بين ٥٠٠ و٦٥٠ دج للقنطار أي حوالي ٤٠٪. كما أن خفض هذا الهامش برفع سعر القمح، سوف يؤدي إلى تقليص الدعم، ودفع المطاحن إلى تغيير إستراتيجيتها المبنية على معدل الاستخلاص.

إن الطاقات الإنتاجية الحالية خاصة مع التراجع كبير للطلب، تعد أكبر من الحاجات مما يدعونا إلى الاستغلال الأمثل والجيد لهذه الطاقات عن طريق [١٨] : التحكم في السعر والتكاليف، وتسيير أمثل للمطاحن والتوجه التدريجي لتحرير الأسعار لمختلف المنتجات من خلال القيام بدراسات قطاعية معمقة من أجل التحكم في الطاقات الإنتاجية والاستثمارات (بناء وحدات إنتاجية جديدة) ، بما يتوافق مع الحاجات الحقيقية، والتحسين المتواصل لنوعية المنتجات، وأخيراً دعم الشراكة وتشجيعها، دمج المؤسسات والتصدير من أجل الرفع من نجاعة المؤسسات وتنافسيتها.

١. المخابز:

التحويل الثانوي من قبل المخابز:

♦ إن المخابز تقوم بإنتاج الخبز والحلويات من خلال استعمال المواد الأولية المختارة، وطريقة تحضير العجن، وتخمرها، تشكيلها وطهيها قبل بيعها المباشر للمستهلك النهائي، حيث يمكن أن نميز نوعين منها:

♦ **المخابز الصناعية**: الصناعة الصناعية للخبز (بكميات كبيرة وبآلات وتجهيزات صناعية كالأفران الدورانية) بالأشكال والأنواع كافة: (خبز عادي، ومحسن، وخال من الملح، وطويل الحفظ، البسكويت، ..) وكل أنواع بسكويت المخابز. كما يشترط على أصحاب هذه المخابز الحصول على شهادة للحصول على السجل التجاري، والتراخيص المطلوبة لممارسة النشاط كأي تاجر.

المخابز التقليدية: تشمل مهنة الخباز التقليدي [١٩] : صناعة أصناف الخبز كلها وبيعها بالتجزئة ومواد الخبازة الراقية: (الهلاليات، والبريوش، والخبز الصغير المحشي، والحلويات الجافة البسكويت ...الخ) ، بالإضافة إلى صناعة، مواد غنية بالحبوب وبيعها بالتجزئة. كما يشترط على أصحاب هذه المخابز الحصول على شهادة للحصول على بطاقة الحرفي المهنية من غرفة الصناعات التقليدية لممارسة النشاط.

هذه المخابز تنتج نوعين من الخبز المدعم: رغيف الخبز العادي المبيع بسعر ٧،٥ دج، ورغيف الخبز المحسن المبيع بسعر ٨،٥ دج وفقا للمرسوم التنفيذي ٩٦/ ١٣٢، بالإضافة إلى إنتاج أنواع أخرى من رغيف الخبز الخاص [٢٠] غير الخاضع لنظام تحديد سعر. إن نظام دعم مادة الدقيق الموجه للمخابز أثبت قصوره في توجيه الدعم إلى مستحقيه، فمن جهة يستفيد من هذا الدعم مختلف شرائح المجتمع باختلاف دخولهم وقدراتهم الشرائية، ومن جهة أخرى، فإن مصلحة الخبازين تكمن في إنتاج الخبز الخاص أو الحلويات التي تمكن من الحصول على هامش ربح أكبر.

انتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة صانعي الخبز السوري ليشكل منافسة شديدة لرغيف الخبز المدعم ذو وزن ٢٥٠ غ. أمام تراجع هوامش الربحوالمنافسة الشديدة فإن الخبازين اضطروا إلى تنويع منتجاتهم (أنواع الخبز الخاص كخبز السانوج، الحلويات..) التي تمثل هوامش ربح كبيرة، وتخفيض سعر تكلفة الخبز، وإنقاص الوزن القانوني للخبز، والرفع من مستويات الإنتاج.

إن أهمية الفرينة في إنتاج الخبز يدفع الخبازين إلى إيجاد نوعية من الفرينة ذات نسبة رطوبة منخفضة، وقادرة على امتصاص أكبر كمية من الماء على عكس الأسر التي تفضل فرينة سهلة العجن، مما يؤدي إلى رفع عدد الأرغفة المنتجة من العجينة الواحدة: (أي بيع الماء بسعر الخبز حيث يمكن الوصول إلى أزيد من ٥٠٠ رغيف ذي ٢٥٠ غ من عجينة الفرينة ذات ١٠٠كغ) . كما أن إنتاج خبز ذو نوعية جيدة (ساخن، منفوخ، أو ذهبي براق اللون، وذي مذاق جيد، ...) ، مما يحتم على المخابز اقتناء نوعية جيدة من الفرينة تساعد في عملية العجن وممولين العجينة والبحث عن ممونين دائمين للحفاظ على النوعية.

٢. إن رمزية رغيف الخبز وأهميته في النظام الغذائي للمستهلك الجزائري دفع السلطات الحكومية أمام هذا التحدي الاجتماعي والسياسي إلى التصدي إلى أي محاولات للرفع من سعر الخبز في ظل ارتفاع كبير لتكلفة إنتاج الخبز. إن إبقاء سعر الخبز وفقا للمرسوم التنفيذي ٩٦/ ١٣٢ يهدد مقدرة الخبازين على تحمل زيادة تكاليف مدخلات الإنتاج (مواد تحضير الخبز والتجهيزات) ، مما يهدد بقاء هذا النشاط ويدفع إلى موجة من الإضرابات.

إشكالية دعم الخبز:

♦ ما بين مطرقة الخبازين، وسندان القدرة الشرائية للمستهلك، لجأت السلطات الحكومية من خلال وزارة التجارة إلى فتح باب الحوار مع الخبازين من خلال تقديم

مقترحات حول سبل دعم إنتاج الخبز في محاولة للإبقاء على السعر الحالي، حيث شكلت لجنة وزارية مشتركة لدراسة سعر تكلفة إنتاج الخبز. أمام هذه الوضعية، يبرز إشكالان رئيسيان، الأول يتعلق بتطور التكاليف، أما الثاني فيتعلق بماهية الدعم وطرقه المتبعة:

تطور تكاليف إنتاج الخبز: في الوقت الذي عرف سعر الخبز استقراراً، فإن أسعار مواد إنتاج الخبز عرفت التهاباً مند تطبيق المرسوم التنفيذي ٩٦/ ١٣٢ المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع:

الجدول (١٣)

تطور سعر تكلفة مدخلات إنتاج الخبز بين سنة ١٩٩٦ و٢٠١٣

التعيين	السعر في سنة ١٩٩٦	السعر في سنة ٢٠١٣	الفارق
الفرينة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٠
الخميرة	١٢٠ دج	٢٨٠ دج	٢٥١,١١ دج/ كغ
محسن الخبز	/	٢٧٠ دج	٢٧٠دج/ كغ
الزيت	١٢٥ دج/ لتر	٥٦٥ دج/ لتر	٤٤٠دج/ لتر
السكر	٤٠دج/ كغ	٨٠دج/ كغ	٤٠دج/ كغ
الأجر القاعدي العمال	٤٠٠٠ دج شهريا	١٨٠٠٠دج شهريا	١٤,٠٠٠دج شهريا
الضمان الاجتماعي	٦,٣٠٠دج شهريا لكل عامل	١٢٦٠٠ دج شهريا لكل عامل	٥,٠٤٠ دج شهريا لكل عامل
المازوت	٧,٥ دج/ لتر	١٣,٧٥ دج/ لتر	٦,٢٥ دج/ لتر

المصدر: كشوف الأسعار والأجور- مديرية التجارة لولاية وهران-

هذا الارتفاع في التكاليف دفع كثيراً من الخبازين إلى توقيف نشاطهم أو ممارسة نشاطات مكملة كبيع الحلويات أو أنواع خبز، خاصة حيث يصل سعر تكلفة الخبز حسب بعضهم إلى ١٥ دج باحتساب كل التكاليف. كما دفع الخبازين أيضا إلى المطالبة بدعم جميع مدخلات الإنتاج التي شهدت أسعارها ارتفاعاً.

♦ **دعم سعر الفرينة**: تدعم الدولة بصفة رئيسة مادة الفرينة التي كثيراً ما تحول عن وجهتها الأصلية [٢١] سواء من خلال التهريب أم توجيهها إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالدعم، مما يطرح إشكالا حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة

الخبازين على الاستمرار في عملهم، وبخاصة أن أنواع الخبز الخاصة تستفيد من دعم الفرينة، مقابل أن الأسعار تبقى حرة، مما يشكل منافسة غير متكافئة. على صعيد أخر، فإن سعر الفرينة الموجه للمخابز هو نفسه الموجه للصناعات الغذائية الأخرى (البسكويت، ....) مما يسهم أكثر في تحويل الدعم عن وجهته الأصلية.

١. **دراسة كلفة إنتاج رغيف الخبز:**

في إطار عملية دراسة كلفة إنتاج الخبز، فإن منهجيتنا تعتمد على مجموعة من التجارب التي قامت بها مصالح التجارة عبر مجموعة من المخابز عبر أرجاء الوطن نذكر منها: تجارب المديرية الجهوية للتجارة بوهران، وتجارب اللجنة الوزارية المشتركة (وهران، بشار وقسنطينة) ، ودراسة النقابة الوطنية للخبازين. ونظرا للاختلاف الموجود في هيكل التكاليف، فإننا قمنا بوضع هيكل تكاليف موحد للتمكن من المقارنة بين التجارب المختلفة **كما هو مبين في الجدول أدناه**:

من خلال دراسات احتساب تكاليف إنتاج رغيف الخبز، نلاحظ أن التكاليف المباشرة (المتغيرة) متقاربة؛ لأنها مرتبطة بسعر السوق وكمية المواد المستعملة، في حين يجب التنويه بأن الاختلاف الموجود بين دراسات سعر التكلفة يرجع إلى سببين رئيسين:

♦ **اختلاف حجم الإنتاج**: لاحظنا أن عدد الأرغفة المنتجة من العجينة الواحدة يختلف من خباز إلى أخر باختلاف طريقة التحضير ووسائله (الفرن الدوراني يمتص الماء، مما يؤدي إلى إنقاص وزن الرغيف الشيء الذي يؤدي إلى إنقاص عدد الأرغفة من العجينة الواحدة، ....) وكمية المواد المستعملة ونوعيتها (خاصة الماء والفرينة) بالإضافة إلى الاختلاف الموجودة في عدد العجنات اليومية.

♦ **تقويم الأعباء غير المباشرة والثابتة**: إذا كانت التكاليف المباشرة مرتبطة بسعر شراء مدخلات إنتاج الخبز، فإن التكاليف غير المباشرة مرتبطة أساساً بحجم الإنتاج الذي يؤثر على السعر الوحدوي للرغيف، ومدى التحكم في التكاليف (الاهتلاكات، الصيانة، ....) ، حيث إن تقويم الأعباء غير المباشرة للدراسة الخاصة بالنقابة يصل إلى ١٧٠٠دج، بينما لا تتجاوز النصف لبقية الدراسات.

على صعيد أخر، فإن الخبازين يطالبون برفع سعر الخبز إلى ١٤،٥دج للرغيف أي زيادة بأكثر من ٧٠٪ للتمكن من تغطية النفقات، والحصول على هامش ربح يحافظ على استمرارية نشاطهم. من الواضح أن تكلفة الخبز للدراسة الخاصة بالنقابة هي الأكبر ب ١١دج/ للرغيف (دون احتساب نفقات أخرى) ، حيث إن الفرق يكمن في حجم النفقات الثابتة وغير المباشرة.

الجدول (١٤)

تجارب دراسات إنتاج رغيف الخبز

المواد المستعملة في التحضير	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النقابة	معدل المديرية الجهرية	المعدل العام	٪
مادة الفرينة	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠	٢٠٠٠,٠٠	٤٥,٤٥
الخميرة	٤٥٠	٢٨٠	٣٠٠	٣٦٠	٣٨٢,٥١	٣٥٤,٥٠	٨,٠٦
محسن الخبز	٨١	٦٧,٥	١٢٠	٨١	٨١	٨٦,١٠	١,٩٦
الماء	٣,٥	٣,٣١	٢٢,٤٣	٢٠	١٦,١٣	١٣,٠٧	٠,٣٠
السكر	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠	٤٠,٠٠	٠,٩١
الملح	٣٦	٣٠	٣٠	٣٦	٣٢,٤٤	٣٢,٨٩	٠,٧٥
الزيت	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤	٢٢٤,٠٠	٥,٠٩
زيت التشحيم	١٤٠	١٢٥	١٢٥	١٠٠	١٠٠	١١٨,٠٠	٢,٦٨
مجموع تكاليف المواد المستعملة ١	٢٩٧٤,٥	٢٧٦٩,٨١	٢٨٦١,٤٣	٢٨٦١	٢٨٧٦,٠٩	٢٨٦٨,٥٧	٦٥,١٩
الكهرباء	٨٥,٢٥	٥٠,١٥	٢٠٦,٨٨	٣٠٠	١١٣,٩٨	١٥١,٢٥	٣,٤٤
مجموع تكاليف اليد العاملة المباشرة	٥٢٠	٥٠٠	٤٥٠	٤٠٠	٤٩٥,٦٩٥٣١٢٥	٤٧٣,١٤	١٠,٧٥
مجموع التكاليف المباشرة	٣٥٧٩,٧٥	٣٣١٩,٩٦	٣٥١٨,٣١	٣٥٦١	٣٤٨٥,٧٦	٣٤٩٢,٩٦	٧٩,٣٨
مجموع التكاليف الغير المباشرة	٨٠٩,١٠٤٥٣٣٧	٧٨٠	٧٥٠	١٧٢٣,٣٢	٤٧٥,١	٩٠٧,٥٠	٢٠,٦٢
المجموع الكلي للتكاليف	٤٣٨٨,٨٥٤٥٣	٤٠٩٩,٩٦	٤٢٦٨,٣١	٥٢٨٤,٣٢	٣٩٦٠,٨٥٦٣٤	٤٤٠٠,٤٦	١٠٠,٠٠
عدد الأرغفة المنتجة من العجينة ١٠٠كغ	٤٦٢	٤٨٠	٤٨٠	٤٨٠	٤٧٩,٣٧٥	٤٧٦,٢٨	
سعر تكلفة الرغيف الواحد	٩,٥٠	٨,٥٤	٨,٨٩	١١,٠١	٨,٢٦	٩,٢٤	

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على التجارب المذكورة في الجدول

١. **مقارنة وتحليل هيكل إنتاج الخبز**: من خلال الجدول نلاحظ أن هيكل نسب تكاليف إنتاج الخبز في الجزائر (حسب دراسات الكلفة) معاكسة لنظيرتها في فرنسا، حيث تمثل نسبة الفرينة ٤٥،٤٥٪ و ٦٥،١٩٪ للمواد المستعملة، بينما لا تمثل في فرنسا سوى ١١،١١٪، وعلى العكس من ذلك، فإن تكلفة اليد العاملة في فرنسا تمثل ٥٥،٥٥٪ في حين لا تمثل سوى ١١،١٥٪ في الجزائر.

الجدول (١٥)

مقارنة هيكل نسبة توزيع تكاليف إنتاج الخبز

سعر البيع ب ١٠٪ كنتيجة صافية	المجموع	باقي التكاليف	باقي المواد المستعملة	تكلفة اليد العاملة المباشرة والغير مباشرة	الفرينة	القمح	
دج١٠،١٦	١٠٠٪	٢٣,٦٦٪	١٩,٧٤٪	١١,١٥٪	٤٥,٤٥٪	٣١,٨١٪	معدل دراسات الكلف٪
€ ٠،٨٠	١٠٠٪		٣٣,٣٤٪	٥٥,٥٥٪	١١,١١٪	٥,٦٪	فرنسا ٪

المصدر: المديرية الجهوية للتجارة- وهران-

إن هيكل نسب تكاليف إنتاج الخبز يبين التأثير كبير لتكلفة الفرينة، مما يعني أن زيادة ٥٠٠دج في سعر الفرينة يؤدي إلى زيادة مقدارها ١،٠٥ دج في رغيف الخبز الواحد. فإذا كان معدل سعر القمح اللين لسنة ٢٠١٢ هو ٣٠،٨٣ دولار للقنطار أي ٢٤١٥ دج للقنطار، أن ٢٥٠ غ من الفرينة يساوي ٣٣٣ غ من القمح اللين (١٠٠ كغ من القمح تنتج ٧٥ كغ من الفرينة أي ٧٥٪) ، أن سعر القمح يساوي ٧٠٪ من سعر الفرينة، فإن سعر الفرينة غير المدعوم يساوي ٣٢٢٠ دينار؛ أي أن إلغاء دعم الفرينة يؤدي إلى زيادة في تكلفة الخبز ب٢،٥٢دج للرغيف الواحد.

الجدول (١٦)

أثر زيادة سعر الفرينة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز

سعر الفرينة	٢٢٠٠	٢٥٠٠	٢٨٠٠	٣٠٠٠	٣٢٠٠	٣٥٠٠	٣٨٠٠	٤٠٠٠
سعر تكلفة الخبز (دج)	٩,٦٦	١٠,٢٩	١٠,٩٢	١١,٣٤	١١,٧٦	١٢,٣٩	١٣,٠٢	١٣,٤٤
قيمة الزيادة (دج)	٠,٤٢	١,٠٥	١,٦٨	٢,١٠	٢,٥٢	٣,١٥	٣,٧٨	٤,٢٠

المصدر: احصائيات المديرية الجهوية للتجارة- وهران-

من جهة أخرى، وبالنظر إلى أن تقويم أعباء اليد العاملة غير حقيقية بالنظر إلى تهرب

أغلب الخبازين من التصريح الصحيح بعدد العمال والأجور المدفوعة (تصل إلى ٣٠٠٠٠دج عوض ١٨٠٠٠دج في الدراسات التي قمنا بها) ، فإننا ارتأينا أن ندرس أثر زيادة تكاليف اليد العاملة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز. حيث إن الزيادة في أجور العمال ب ٥٠٪ يؤدي إلى زيادة ب ٠,٨٧ دج في السعر الوحدوي للخبز كما يبين الجدول أدناه:

الجدول (١٧)

أثر زيادة تكاليف اليد العاملة على التكلفة الوحدوية لرغيف الخبز

	١٨٠٠٠دج/ شهر	زيادة ١٠ ٪	زيادة ٢٠ ٪	زيادة ٣٠ ٪	زيادة ٤٠ ٪	زيادة ٥٠ ٪
مجموع تكاليف اليد العاملة	٩٠٧,٧٠	٩٩٨,٤٧	١٠٨٩,٢٤	١١٨٠,٠١	١٢٧٠,٧٨	١٣٦١,٥٥
المجموع الكلي	٤٤٠٠,٤٦	٤٤٩١,٢٣	٤٥٨٢,٠٠	٤٦٧٢,٧٧	٤٧٦٣,٥٤	٤٨٥٤,٣١
الزيادة في تكلفة الخبز الوحدوي	٠,٠٠	٠,١٢	٠,٣١	٠,٤٩	٠,٦٨	٠,٨٧

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة.

٢. الحلول المقترحة لدعم الخبازين:

كما أن جميع الدراسات تثبت أن سعر تكلفة الرغيف الواحد أكبر من سعر البيع المقنن والمحدد ب٥،٨ دج للرغيف، لذا فإن الحلول المقترحة لدعم الخبازين يمكن تلخيصها فيما يأتي:

- **إنقاص وزن الرغيف**: إن هذه الفرضية تفترض أن يتم تغيير الوزن القانوني للرغيف المدعم من ٢٥٠ غ إلى ٢٠٠غ (وزن رغيف الخبز في المغرب ٢٠٠غ) ، الشيء الذي يمكن أن يرفع عدد الأرغفة في العجينة الواحدة إلى ٥٧٦ رغيفاً (بالمضاعف ١، ٢) ، وبالآتي تنخفض التكلفة الوحدوية للرغيف كما يأتي:

الجدول (١٨)

أثر إنقاص وزن الرغيف على سعر التكلفة.

الكلف	الكلفة وهران	الكلفة بشار	الكلفة قسنطينة	الكلفة النفابة	معدل المديرية الجهرية	المعدل العام
المجموع الكلي	٤٣٨٨,٨٥	٤٠٩٩,٩٦	٤٢٦٨,٣١	٥٢٨٤,٣٢	٣٩٦٠,٨٥	٤٤٠٠,٤٦
سعر تكلفة الرغيف الواحد ٢٥٠غ	٩,٥٠	٨,٥٤	٨,٨٩	١١,٠١	٨,٢٦	٩,٢٤
سعر تكلفة الرغيف الواحد ٢٠٠غ	٢٧,٦	٢٧,١	٧,٤١	٩,١٧	٨٦,٨	٤٧,٦

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة

إن هذه الفرضية تعدّ مقبولة بالنظر إلى أنه ليس لها أثر كبير على القيمة الغذائية للمستهلك، حيث إن دراسات تؤكد على أن ٣ ملايين رغيف من أصل ٤٠ مليون رغيف منتج يومياً توجه للقمامة. إن هذا الحل قد يسهم في ترشيد استهلاك الخبز خاصة، أن غالبية المخابز لا تحترم الوزن القانوني للتمكن من الحفاظ على هامش ربح حيث يتراوح الوزن الحقيقي المتعامل به بين ١٧٠غ و٢١٠غ.

إن إنقاص الوزن إلى ٢٠٠ غ (بافتراض ثبات استهلاك عدد الأرغفة) قد يؤدي إلى توفير كبير في كمية الفرينة المستهلكة. فإذا افترضنا أن عدد السكان لسنة ٢٠١٠ حوالي ٣٥ مليون نسمة، أن استهلاك الفرد حسب الديوان الوطني للإحصاءات يساوي ٥٢كلغ/ للفرد/ في السنة فإن كمية الفرينة الموجهة للمخابز تقدر ب ١، ٨٢ مليون طن، وبالتالي فإن كمية الفرينة الموفرة تساوي ٣٦٤ ألف طن؛ أي أزيد من ٤٨٥ ألف طن من القمح اللين حسب ما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول (١٩)

كمية الفرينة الموفرة من إنقاص وزن الرغيف

قيمة القمح اللين الموفرة حسب السعر المتوسط لسنة ٢٠١٢ (٣٢٨،٢ دولار للطن)	كمية القمح اللين الموفرة ب معدل استخلاص ٧٥٪ (ألف طن)	قيمة الفرينة الموفرة (مليون دج)	كمية الفرينة الموفرة ألف طن	كمية الفرينة الموجهة للمخابز مليون طن	استهلاك الفرد حسب الديوان الوطني للإحصاءات كلغ/ للفرد/ في السنة	مجموع السكان لسنة ٢٠١٠ مليون نسمة
١٥٩٢٨٦٤٠٠	٤٨٥,٣٣٣٣٣٣	٧٢٨	٣٦٤	١,٨٢	٥٢	٣٥

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى بنك معلومات لميناء وهران

- **رفع سعر البيع إلى ١٠دج**: بالنظر إلى أن السعر الحقيقي المطبق [٢٢] حالياً هو ١٠ دج بالنسبة لغالبية المخابز، فإن رفع سعر البيع رسمياً لن يكون له أي تبعات اجتماعية أو أثر على القدرة الشرائية: (رفع السعر لا يكلف الأسرة المتوسطة ذات استهلاك ٦ أرغفة سوى زيادة ب ١٠دج يومياً أي ٣٠٠دج شهرياً، بينما شهدت أسعار النقل ارتفاعاً ب ١٠٠٪ خلال أقل من سنتين).

كما أن مرونة الطلب للخبز (مادة ذات الاستهلاك الواسع) أي أثر الزيادة في السعر على الكميات المطلوبة التي هي نظرياً مرونة إيجابية، فكلما زاد السعر، كلما زادت الكميات المطلوبة (Bien de Giffen) وهي الأخرى مرتبطة بتطور القدرة الشرائية للمستهلك.

أما بالنسبة لهامش الربح الصافي في فرنسا فهو ١٠٪ (سعر البيع ٠،٨٠ €) ، فإذا اعتمدنا هامش الربح ذاته (١٠٪) فإن معدل سعر بيع رغيف الخبز ١٠،١٦دج، ويمثل معدل

سعر البيع بهامش ٢٠٪ حوالي ١١،٠٩ دج كما هو مبين في الجدول أدناه:

الجدول (٢٠)

سعر بيع الخبز حسب هوامش الربح.

المعدل العام	معدل المديرية الجهرية	الكلفة النفابة	الكلفة قسنطينة	الكلفة بشار	الكلفة وهران	هامش الربح
١٠,١٦	٩٩,٠	١١٢,١	٩,٧٨	٩,٣٩	٥١٠,٤	هامش الربح ١٠٪
٩١١,٠	٩,٩١	١٣,٢١	١٠,٦٧	٥١٠,٢	٤١١,٠	هامش الربح ٢٠٪

المصدر: إحصائيات مديرية التجارية- وهران-

- **تقنين الدعم لمستحقيه وتوجيهه**: بالنظر إلى أن مادة دعم الفرينة يستفيد منه الجميع دون أن يكون لذالك أثر على سعر تكلفة الخبز الحالي، فأن فرضية تخفيض سعر الفرينة من ٢٠٠٠ دج إلى ١٥٠٠دج، سوف يؤدي إلى انخفاض تكلفة إنتاج الخبزب١،٠٥دج للرغيف.

الجدول (٢١)

أثر خفض سعر الفرينة على تكلفة إنتاج الخبز.

المعدل العام	معدل المديرية الجهرية	الكلفة النفابة	الكلفة قسنطينة	الكلفة بشار	الكلفة وهران	الكلف
٣٩٠٠,٤٦	٣٤٦٠,٨٥	٤٧٨٤,٣٢	٣٧٦٨,٣١	٣٥٩٩,٩٦	٣٨٨٨,٨٥	المجموع الكلي (الفرينة ب ١٥٠٠دج)
٢٠٨,٠	٢٧,٢	٩,٩٦	٧,٨٥	٥٠٧,٠	٢٨,٤	التكلفة الوحدوية للرغيف (الفرينة ب ١٥٠٠دج)
٩,٢٤	٨,٢٦	١١,٠١	٨,٨٩	٨,٥٤	٩,٥٠	التكلفة الوحدوية للرغيف (الفرينة ب ٢٠٠٠دج)
١,٠٥	١,٠٤	١,٠٤	١,٠٤	١,٠٤	١,٠٨	Δ

المصدر: من إعداد الباحثين بالاستناد إلى التجارب المذكورة.

إن هذا الدعم يستلزم أن يكون هذا النوع من فرينة العجن موجهاً إلى إنتاج الخبز فقط، أن لا يستعمل لغاية أخرى: (حسب بعض الدراسات، فإن نسبة استهلاك الفرينة في إنتاج الحلويات تتراوح من ٧٪ إلى ١٠٪ من مجموع استهلاك فرينة الخبز) ، وذلك من خلال إنتاج الفرينة في أكياس خاصة مع تكثيف عملية المراقبة، وتخصيص مطاحن خاصة

لتموين المخابز (إضافة الملح أو مواد أخرى إلى الفرينة من أجل توجيهها إلى إنتاج الخبز) . كما أن دعم السعر يجب أن يكون فقط للفئات المحرومة من خلال الدعم المباشر لسعر البيع، وليس دعم المطاحن وتجار الجملة. كما أن التحكم في تكاليف الطحن يمكن أن نحصل من خلاله على فرينة مدعمة بسعر تكلفة ١٥٠٠دج، وبالآتي لا نحتاج إلى مزيد من الدعم.

إن الحلول المقترحة لا تكفي على إفرادها، فإنه يجب الجمع بين حالين من بين الثلاثة المقترحة لحل مشكل الخبز حيث أن:

- إنقاص وزن الخبز إلى ٢٠٠ غ ورفع السعر إلى ١٠ دج سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من أكثر من ٣٠٪ من هامش الربح. هذه الفرضية هي الأقرب للواقع، وبالآتي لن يكون لها أي تأثير على الأطراف كافة.
- إنقاص وزن الخبز إلى ٢٠٠ غ وخفض سعر الفرينة إلى ١٥٠٠ دج مع إبقاء سعر الخبز المحسن ٨,٥ دج للرغيف، سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من هامش ربح أكثر من ٢٥٪
- رفع السعر إلى ١٠ دج وخفض سعر الفرينة إلى ١٥٠٠ دج مع إبقاء وزن الخبز ٢٥٠ غ، سوف يؤدي إلى استفادة الخبازين من هامش ربح أكثر من ٢٢٪.

في الأخير، إن إشكالية الخبز لا تكمن فقط في الخبازين بل في كل المتدخلين في فرع تحويل الحبوب، لذا يجب أن يكون دعم الخبز مرتبطاً بإقرار نوعية من الفرينة بأعلى معدل استخلاص ممكن (خفض تكاليف الإنتاج الوحدوية للفرينة) ، التي تمكن أيضا من إنتاج أكبر عدد من الأرغفة الممكنة (خفض تكاليف الإنتاج الوحدوية للخبز) .

إشكالية الدعم والحلول المقترحة:

١. البحث عن فهم لإشكالية الدعم:

إن أي دعم غذائي يجب أن يندرج في إطار بلوغ خمسة أهداف رئيسة [٢٣] هي: ضمان مستوى غذائي متوازن، استهلاك كافٍ وأمن غذائي لشرائح المجتمع كافة، و تحويل بعض موارد الدولة إلى الطبقات الفقيرة والمعوزة، وترشيد وتوفير النفقات العامة، والقيام بإجراءات وخطوات الدعم بطريقة مقبولة سياسياً واجتماعياً وأخيراً السهر على نجاعة الخطوات والإجراءات المتبعة في تحقيق الأهداف المرجوة. بصفة عامة فإن الدعم يستجيب لجملة من الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية التي تهدف إلى استقرار سعر البيع للمستهلك والقدرة الشرائية للمواطنين، وكذا الحفاظ على التنافسية بين المتعاملين الاقتصاديين.

كما يجب أن نميز بين نوعين من الدعم: الدعم المباشر من قبل الدولة من خلال أموال الخزينة العمومية والدعم الضمني الذي يتأتى من خلال دعم المنتجين لبيع منتجاتهم للمستهلكين بأقل من سعر البيع في السوق (تسقيف سعر السكر والزيت) . لكلا الطريقتين أثرهما، فالدعم المباشر يؤدي إلى إثقال كاهل الخزينة، وبالآتي زيادة التضخم وعجز الموازنة، أما الدعم الضمني فيؤدي إلى ضرب الاستثمارات والنمو في القطاع الفلاحي ويشجع الاستيراد (دعم الحليب خير مثال على ذلك) .

إن دعم المواد الغذائية في الجزائر يتعدى حاجات التأمين الغذائي إلى ضرورات تأمين السلم الاجتماعي، والحفاظ على الاستقرار السياسي، خاصة بعد انفجار الشارع سنة ٢٠١١ (أزمة الزيت والسكر) . لقد بلغت النفقات المخصصة [٢٤] للدعم الحكومي سنة ٢٠١١ في الجزائر حوالي ١١٤٢ مليار دينار أي حوالي ٢٥٪ من الميزانية الكلية للدولة، موزعة على ١٤ صندوق دعم منها: الدعم الموجه للخدمات الإنتاجية ب ٤٠،٨٣ مليار، ٥٢٠،١١ مليار للسكن، ٥٨١،٧٨ مليار للنشاطات الاقتصادية منها ٣٠٠ مليار دينار لدعم المواد ذات الاستهلاك الواسع (الخبز، الحليب، ....) ما يعادل ٢٥٪من مجموع الدعم و١،١٪من الناتج المحلي الخام (إن التعويضات المدفوعة لسعر زيت الصوجا سنة ٢٠١١ بلغت ٢،٠٩٥ مليار دينار مقابل ٥٤٠ مليون دينار سنة ٢٠١٢) . كما أن تكلفة قفة رمضان بلغت ٥ مليارات دينار موجهة إلى ١،٥ مليون عائلة.

إن نظام الدعم في فرع تحويل الحبوب يحوي مجموعة من العيوب والخلل الوظيفي يمكن اختصارها في [٢٥] :

- المحيط والإطار القانوني والتشريعي المعقد والمبهم في أحيان كثيرة، وجود ثغرات قانونية وتقنية تزيد من احتمالية التلاعب بهذا النظام والغش من خلال تحويل الدعم إلى دخل للفاعلين (تجار الجملة والوسطاء...) بدل توجيهه إلى مستحقيه.

- توجيه غير سليم وغير فعال لمستحقيه [٢٦] خاصة في ظل غياب الرقابة الفعالةو التنسيق بين الهيئات الرقابيةحيث إن دعم مادة الفرينة تستفيد منها كل شرائح المجتمع وحتى الأجانب [٢٧] (الأغنياء والفقراء يشترون الفرينة والخبز بنفس السعر) بالإضافة إلى وجود التهريب نحو البلدان المجاورة.

- الضبابية وعدم الشفافية في عملية وميكانيزمات الاستيراد (سعر الاستيراد الوطني أكبر من سعر البورصات الدولية) خاصة مع غياب خلية فعالة لمراقبة تطور أسعار القمح الصلب واللين ومتابعتها في الأسواق العالمية.

- إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلاً عن الاستثمار (قيمة الدعم أكبر من الاستثمار) ، كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة في الفرع (خاصة المنافسة على السعر) .

٢. الحلول المقترحة:

إن الحلول المقترحة لترشيد الدعم، يمكن اختصارها في مجموعة من الإجراءات التقنية التي من شأنها أن تحول دونما توجيه الدعم لغير مستحقيه، من خلال تحسين الشفافية في دورة التوزيع بغرض إيصال الدعم إلى مستحقيه من الفئات ذات المداخيل الضعيفة والحيلولة دون تحويل الدعم إلى دخل مجموعة من المتربحين والوسطاء مع خلق آليات وصندوق وطني لدعم المؤسسات الخاصة والعامة التي تساهم في الحفاظ على استقرار الأسعار مع وضع خطة متوسطة وبعيدة المدى تتماشى مع الأهداف المشتركة للمتعاملين كافة في فرع تحويل الحبوب. فضلا عن ذلك فإن تحديث وساءل الرقابة، والتنسيق بين مختلف أجهزة الرقابة (جمارك، ضرائب، الديوان الوطني للحبوب، التجارة، ....) وترقية المنافسة؛ (مجلس منافسة أكثر فاعلية في تنظيم السوق) تعد أهم محور في إصلاح وترشيد الدعم.

لكن السؤال المطروح ما فائدة ونجاعة إصلاح نظام دعم مبني فقط على حلول تقنية؟ إن تفكيرنا يجب أن يكون أكثر شمولية وأكثر واقعية بعيداً عن السياسة والإيديولوجية السياسية من خلال اعتماد حلول مرتكزة على قواعد اقتصادية واجتماعية وعلمية. لذا فإننا لا ننطق كفراً إن فكرنا في أن الحل لا يكمن في ترشيد الدعم، وإنما في إلغائه من خلال سياسة مرحلية وتدرجية لتحرير الأسعار وتشجيع المنافسة الشريفة. في هذا الإطار يمكن تصور سيناريو لإصلاح الدعم يقوم على التحرير التدريجي والممنهج للأسعار مع وضع إجراءات مرافقة لأجل حماية القدرة الشرائية للمستهلك محدود الدخل والنسيج الاقتصادي لفرع تحويل الحبوب. في هذا الصدد، **فإن تفكيرنا ينصب على إبراز أثر إلغاء الدعم على الأصعدة الآتية:**

- الأثر المحتمل على ميزانية الدولة
- الأثر على السعر حسب فرضية بقاء نمط عمل نظام الدعم الحالي
- الآثار الاجتماعية والاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة لإلغاء الدعم على الأعوان الاقتصاديين والمؤسسات.

١. الأثر المحتمل على ميزانية الدولة:

بالنظر إلى غياب المعلومات الدقيقة حول استهلاك القمح اللين، وكذا قيمة الدعم

الموجه في هذا الصدد، فإن منهجيتنا تقوم على حساب قيمة الدعم الموفرة من خلال ضرب قيمة الدعم للطن الواحد (حسب تقلبات سعر القمح في البورصات الدولية) في الكميات الموجهة للدعم مع افتراض أن الكميات المستوردة كلها موجهة للدعم.

الجدولان أدناه (٢٢ و٢٣) يبينان أن قيمة الدعم وفق سعر شراء الحبوب المحلية المقدر ب ٣٥٠٠دج للقنطار (حوالي ٤٢٠دولار للطن) ، سوف يحقق توفيراً في الميزانية بأكثر من ١٠٤ مليار دينار. فإذا اعتبرنا أن حصة استهلاك القمح المحلي المدعم تقدر ب٢٥٪ من مجموع الاستهلاك الكلي فإن قيمة دعم القمح اللين الكلي، قد تتعدى ١٣٠ مليار دينار أي حوالي ٣٣،٤٣٪ من مجموع دعم المواد الغذائية (٣٠٠مليار دينار) . بالإضافة إلى القمح اللين فإن القمح الصلب يستفيد من دعم يقدر ب ٧٢٤٥،٦ دج للطن (ب ٣٦٠ دولار للطن معدل سعر الاستيراد الوطني) ، فإذا كانت الكمية المستوردة من القمح الصلب خلال سنة ٢٠١٢ حوالي ١٥٨٠ ألف طن أي أن قيمة الدعم تبلغ حوالي ١١،٤٤ مليار دينار.

فإذا اعتبرنا أن حصة استهلاك القمح المحلي المدعم تقدر ب٤٥ ٪من مجموع الاستهلاك الكلي، فإن قيمة الدعم الموجه للفلاحين باعتبار سعر البيع للمطاحن هو ٢٢٨٠٠ دج للطن، يساوي قيمة الدعم الموفر عند سعر ٥٤٠ دولاراً للطن مضروب في ٤٥٪، الذي يبلغ ١٥،٦٥٧٦٦ مليار دينار، وبالتالي ترتفع قيمة دعم القمح الصلب إلى ٢٧ مليار دينار، وقيمة دعم الحبوب (اللين والصلب) إلى ١٥٧ مليار دينار أي ٥٢٪ من مجموع الدعم.

الجدول (٢٢)

قيمة الدعم الموجه إلى القمح اللين حسب تقلبات السعر العالمي

	الأسعار دون تدعيم ٣٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٣٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٢٠ دولارللطن	الأسعار دون تدعيم ٤٥٠ دولار للطن	المعدل العام ب٣٦٦ دولار للطن
كلفة شراء الحبوب	٢٥٠٣٨	٢٧٥٤١،٨	٢٩٢١١	٣٣٣٨٤	٣٥٠٥٣،٢	٣٧٥٥٧	٣٠٥٤٦،٣٦
سعر البيع للمطاحن	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠	١٣٠٠٠
الدعم الموفر (دج للطن)	١٢٠٣٨	١٤٥٤١،٨	١٦٢١١	٢٠٣٨٤	٢٢٠٥٣،٢	٢٤٥٥٧	١٧٥٤٦،٣٦

	الأسعار دون تدعيم ٣٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٣٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٠٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٢٠ دولارللطن	الأسعار دون تدعيم ٤٥٠ دولار للطن	المعدل العام ب٣٦٦ دولار للطن
الكميات الموجهة للدعم (ألف طن)	٠٠٠١٦٨٣	٠٠٠١٦٨٣	٠٠٠١٦٨٣	٠٠٠١٦٨٣	٠٠٠١٦٨٣	٠٠٠١٦٨٣	٠٠٠١٦٨٣
قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)	٧٠٢،١٨٨٥	٧٨١،١٢٨٦ ٦٨٥٧٩	٦٨٠،١٥٤٦٨	٦٤،٣١٦٩ ٦١٦٩	٩٧،٢٠٤٠١	١٧،١٧٥١١	٣٦،٧٤٨٧ ٨٢٧٤٨٧

كلفة شراء الحبوب أُحتسبت على أساس سعر الشراء + معدل أعباء الشراء المقدرة ب ٧٪ من سعر الشراء.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

الجدول (٢٣)

قيمة الدعم الموجه إلى القمح الصلب حسب تقلبات السعر العالمي

	الأسعار دون تدعيم ٣٦٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٣٨٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٠٠ دولارللطن	الأسعار دون تدعيم ٤٢٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٤٥٠ دولار للطن	الأسعار دون تدعيم ٥٤٠ دولار للطن
سعر شراء الحبوب	٣٠٠٤٥,٦	٣١٧١٤,٨	٣٣٣٨٤	٣٥٠٥٣,٢	٣٧٥٥٧	٤٥٠٦٨,٤
سعر البيع للمطاحن	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠	٢٢٨٠٠
الدعم الموفر (دج للطن)	٧٢٤٥,٦	٨٩١٤,٨	١٠٥٨٤	١٢٢٥٣,٢	١٤٧٥٧	٢٢٢٦٨,٤
الكميات الموجهة للدعم (ألف طن)	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠	١٥٨٠٠٠٠
قيمة الدعم الموفر (مليون دينار)	١١٤٤٨,٠٤٨	١٤٠٨٥,٣٨٤	١٦٧٢٢,٧٢	١٩٣٦٠,٠٥٦	٢٣٣١٦,٠٦	٣٥١٨٤,٠٧٢

كلفة شراء الحبوب أُحتسبت على أساس سعر الشراء + معدل أعباء الشراء المقدرة ب ٧٪ من سعر الشراء.

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

٢. الأثر المحتمل على سعر المنتجات النهائية:

أ. الفرينة والخبز:

لقياس أثر إلغاء الدعم على أسعار البيع للمنتجات النهائية، فإننا حسبنا أسعار التكلفة

حسب تغيرات أسعار شراء القمح الصلب. فإذا اعتبرنا أن سعر بيع القمح اللين للمطاحن يساوي سعر شراء القمح اللين المحلي أي ٣٥٠٠دج للقنطار، فإن سعر بيع الفرينة يصبح ٤٢٠٥ دج للقنطار أي بارتفاع قدره ١١٠٪ (باعتبار ثبات أعباء إنتاج الفرينة ب ٥٧٠ دج للقنطار، وهامش الربح ب١٣٠دج للقنطار) ، وبالآتي يصبح سعر بيع رغيف الخبز غير المدعم ب ١٥، ١٤ دج. هذا يعني أن إلغاء الدعم وتحرير الأسعار سوف يؤدي إلى رفع سعر رغيف الخبز إلى ١٥ دج أي بنسبة ٥٠٪، بينما يوفر حوالي ١٣٠ مليار دينار.

الجدول (٢٤)

تطور أسعار وكلف الفرينة والخبز حسب تقلبات السعر العالمي

الأسعار دج/ قنطار	الأسعار المدعمة	الأسعار دون تدعيم $33	الأسعار دون تدعيم $40	الأسعار دون تدعيم $42	الأسعار دون تدعيم $45
سعر شراء الحبوب	٢٥٧٤	٢٥٧٤	٣١٢٠	٣٢٧٦	٣٥١٠
أعباء ومصاريف الشراء	١٨٠,١٨	١٨٠,١٨	٢١٨,٤	٢٢٩,٣٢	٢٤٥,٧
تكلفة الشراء	٢٧٥٤,١٨	٢٧٥٤,١٨	٣٣٣٨,٤	٣٥٠٥,٣٢	٣٧٥٥,٧
الدعم	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠	٠٠
سعر بيع للمطاحن	١٣٠٠	٢٧٥٤,١٨	٣٣٣٨,٤	٣٥٠٥,٣٢	٣٧٥٥,٧
كلفة انتاج الفرينة	١٨٧٠	٣٣٢٤,١٨	٣٩٠٨,٤	٤٠٧٥,٣٢	٣٧٥٥,٧
هامش الربح	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠	١٣٠
سعر بيع الفرينة	٢٠٠٠	٣٤٥٤,١٨	٤٠٣٨,٤	٤٢٠٥,٣٢	٤٤٥٥,٧
نسبة الزيادة	٠٠	٧٢,٧٠٩	١٠١,٩٢	١١٠,٢٦٦	١٢٢,٧٨٥
تكلفة الخبز	٤٤٠٠	٥٨٥٤,١٨	٦٤٣٨,٤	٦٦٠٥,٣٢	٦٨٥٥,٧
التكلفة الوحدوية للخبز	٩,١٦	١٢,١٩	١٣,٤١	١٣,٧٦	١٤,٢٨
نسبة الزيادة	٠٠	٣٣,٠٥	٤٦,٣٣	٥٠,١٢	٥٥,٨١
سعر بيع بهامش ١٠ ٪	١٠,٠٨	١٣,٤٢	١٤,٧٥	١٥,١٤	١٥,٧١

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

أما فيما يخص تأثير حجم التعبئة على أسعار البيع عند تقلبات الأسعار في الأسواق العالمية، فيجب أن نذكر أن محدودي الدخل يميلون إلى اقتناء شراء الفرينة غير المعبئة بوزن ١كغ و٢كغ وبما أن معدل سعر الكيلوغرام من الفرينة المعبئة (ذات النوعية الرفيعة) هو ٥٠ دج (٤٥ دج باقتطاع تكلفة التعبئة أي ٤٥٠٠ دج للقنطار) وغير المعبئة (نوعية

عادية) هو ٣٥ دج (٣٥٠٠ دج للقنطار) فإن الدعم لن يكون له أثر إلا في حالة ٣٣٠ دولار للطن في حالة الفرينة غير المعبأة و٤٥٠ دولار للطن في حالة الفرينة المعبأة.

ب. السميد:

إن الدعم الحالي بسعر ٣٠٠٠دج للقنطار (٣٦٠ دولار للطن معدل سعر الاستيراد الوطني) يكلف الخزينة أزيد من ٧٢٤،٥٦ دج/ قنطار عند الاستيراد، أما دعم المنتج الوطني والفلاحين فيكلف حوالي ١٥٠٠ دج للقنطار (سعر الشراء ٤٥٠٠ دج/ قنطار ما يعادل ٥٥٠ دولاراً للطن عند الاستيراد، بينما سعر الاستيراد ٣٠٠٠دج للقنطار حاليا). إن كان دعم الفلاحين مبرراً، رغم النجاعة والفاعلية الاقتصادية الضعيفة في القطاع، فإن دعم المطاحن يفتح أكثر من علامة استفهام، خاصة أن إلغاء الدعم لن يكلف المستهلك سوى زيادة ب١٢٤ دج للقنطار (باعتبار سعر القمح الصلب ٣٦٠ دولار للطن وسعر البيع الحقيقي للمستهلك ٤٤٠٠ دج بدلاً عن معدل السعر الرسمي المقدر ب ٣٨٠٠دج) أي بزيادة ٢٠٪.

في الوقت نفسه فإن معدل سعر الكيلوغرام غير المعبأ من السميد يساوي ٥٠ دج والمعبئ ب ٦٠ دج إلى ٦٥ دج، فإذاطرحنا كلفة التعبئة المقدرة ب ٥دج/ كغ على الأكثر، فإن سعر السميد المتوسط للمستهلك هو ٥٥٠٠ دج للقنطار، أي أن إلغاء الدعم مع ارتفاع القمح الصلب إلى ٤١٧٣ دج أي ٥٠٠ دولار للطن لن يكون له أي أثر على المستهلك. أما عن التعبئة ب ٢٥ كغ، فإن سعر القمح الصلب ب٣٨٠ دولاراً للقنطار، لن يكون له أي أثر على السعر إذا ما اُحترمت الأسعار المقننة. مع العلم أنه في حال تشجيع المنافسة في السعر والتحكم في تكاليف الإنتاج (خفض كلفة الإنتاج مع زيادة الحصص، ...) فإن إلغاء الدعم لن يكون له أي أثر على السعر المقترح للمستهلك بل قد يخفضه، لذا يبدو واضحاً وجلياً أن المستفيد الوحيد من الدعم هم الوسطاء، وتجار الجملة والتجزئة وليس محدودي الدخل، حيث يمثل الهامش التجاري ٩٠٠ دج للقنطار (تعبئة ٢٥ كغ) ، أن إلغاء هذا الدعم يوفر ١٦،٥٨مليار دينار لخزينة الدولة.

الجدول (٢٥)

تطور أسعار وكلف السميد حسب تقلبات السعر العالمي

دج/ قنطار الأسعار	الأسعار المدعمة ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم $ 40	الأسعار دون تدعيم $ 42	الأسعار دون تدعيم $ 45	الأسعار دون تدعيم $ 50	الأسعار دون تدعيم $ 54
سعر شراء القمح الصلب	٢٨٠٨	٢٨٠٨	٣١٢٠	٣٢٧٦	٣٥١٠	٣٩٠٠	٤٢١٢

دج/ قنطار الأسعار	الأسعار المدعمة ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم ب ٣٦ دولار	الأسعار دون تدعيم $ 40	الأسعار دون تدعيم $ 42	الأسعار دون تدعيم $ 45	الأسعار دون تدعيم $ 50	الأسعار دون تدعيم $ 54
أعباء ومصاريف الشراء	١٩٦,٥٦	١٩٦,٥٦	٢١٨,٤	٢٢٩,٣٢	٢٤٥,٧	٢٧٣	٢٩٤,٨٤
تكلفة الشراء	٣٠٠٤,٥٦	٣٠٠٤,٥٦	٣٣٣٨,٤	٣٥٠٥,٣٢	٣٧٥٥,٧	٤١٧٣	٤٥٠٦,٨٤
الدعم	٧٢٤,٥٦	٠	٠	٠	٠	٠	٠
سعر بيع القمح الصلب للمطاحن	٢٢٨٠	٣٠٠٤,٥٦	٣٣٣٨,٤	٣٥٠٥,٣٢	٣٧٥٥,٧	٤١٧٣	٤٥٠٦,٨٤
كلفة إنتاج السميد	٣٠٢٢,١٦	٣٧٤٦,٧٢	٤٠٨٠,٥٦	٤٢٤٧,٤٨	٤٤٩٧,٨٦	٤٩١٥,١٦	٥٢٤٩,٠٠
هامش الربح	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩	٣٠١,٣٩
سعر بيع السميد (المصنع)	٣٣٢٣,٥٥	٤٠٤٨,١١	٤٣٨١,٩٥	٤٥٤٨,٨٧	٤٧٩٩,٢٥	٥٢١٦,٥٥	٥٥٥٠,٣٩
نسبة الزيادة	٠	٢٠,٧٠	٣٠,٢٤	٣٥,٠١	٤٢,١٦	٥٤,٠٩	٦٣,٦٢
سعر البيع بالجملة	٣٥٠٠	٤٢٢٤,٥٦	٤٥٥٨,٤٠	٤٧٢٥,٣٢	٤٩٧٥,٧٠	٥٣٩٣,٠٠	٥٧٢٦,٨٤
سعر البيع للمستهلك الرسمي	٣٨٠٠	٤٥٢٤,٥٦	٤٨٥٨,٤٠	٥٠٢٥,٣٢	٥٢٧٥,٧٠	٥٦٩٣,٠٠	٦٠٢٦,٨٤
سعر البيع للمستهلك الحقيقي	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠	٤٤٠٠
الفارق بين السعر الحقيقي والرسمي	– ٦٠٠	١٢٤,٥٦	٤٥٨,٤	٦٢٥,٣٢	٨٧٥,٧	١٢٩٣	١٦٢٦,٨٤
الهامش التجاري عبر مختلف مراحل التوزيع	٩٠٠	١٧٥,٤٤	– ١٥٨،٤	– ٣٢٥,٣٢	– ٥٧٥,٧	– ٩٩٣	– ١٣٢٦,٨٤

المصدر: من إعداد الباحثين استنادا إلى معلومات وزارة التجارة.

٢. الآثار الاجتماعية والاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة لإلغاء الدعم على المستهلك والأعوان الاقتصاديين.

إن هدف أي دعم هو تخفيف آثار تقلبات أسعار المواد الغذائية على القدرة الشرائية للمواطنين، وبخاصة محدودي الدخل حيث إن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى زيادة متوسطة سعر الفرينة بأكثر من ١٠٠٪ و٤٦،٣٣ ٪ بالنسبة للخبز (تقلبات القمح اللين من ٣٣٠ إلى ٤٥٠ دولار للطن) ، أما السميد فسيعرف زيادة ٤١٪ (تقلبات القمح الصلب من ٣٦٠ إلى

٥٤٠ دولار للطن) ، مما سوف يكون له انعكاسات سلبية على القيمة الغذائية للمستهلك (تخفيض الكميات ونوعية المنتجات المستهلكة) .

حسب الإحصائيات فإن ٢ مليون جزائري يعيشون تحت خط الفقر (أي بأقل من دولارين في اليوم) ، وبالآتي فإنهم يوجهون ٥١ دج لشراء الخبز أي ٣٠٪ من دخولهم ما معناه أنه في حال ارتفاع سعر الخبز فإنهم سيضطرون لإنفاق ٨٧دج أي٥٤،٣٧٪ من دخلهم. إن الزيادة في السعر حسب السيناريو المتوسط لارتفاع سعر القمح اللين ستؤدي إلى زيادة في إنفاق الأسر الجزائرية ب ٢٦٤ دج أسبوعيا وحوالي ١١٠٠ دج شهريا و١٣٢٠٠ سنويا أي ٥،٢٨ مليار دينار لهذه الشريحة (٥ أفراد في كل أسرة) كما يمثله الجدول الآتي:

الجدول (٢٦)

الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز.

التعيين	المجموع	السعر الحالي	السعر بعد حذف الدعم	الفارق
الكمية المستهلكة أسبوعيا من رغيف الخبز (وحدة)	٤٤	٨,٥	١٤,٥	٢٦٤

المصدر: الديوان الوطني لإحصائيات

إن تدعيم المواد ذات الاستهلاك الواسع لا يؤدي سوى إلى تحويل النزعات التضخمية للقطاعات المدعمة إلى قطاعات أخرى كالسكن بينما يؤدي إلى اختلال اقتصادي ومالي مرتبط بزيادة النفقات خاصة المرتبطة بنمو فاتورة استيراد الحبوب. إن إلغاء الدعم من شأنه أيضا أن يحدث تضخما ب ٣ نقاط؛ أي أن إلغاء دعم المواد الغذائية سوف يؤدي إلى زيادة مباشرة للتضخم بحوالي ١٪ (٣٠٠ مليار من أصل ١١٤٢) .

إن أهم عامل في هيكل تكاليف المواد الغذائية هو سعر شراء المواد الأولية كالقمح لذا، فإن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية المؤسسات الوطنية وزيادة الاستيراد، وبخاصة أن الدول المتقدمة أكثر تنافسية في مجال التموين بالمواد الأولية والتكنولوجيا، بينما لا تملك المؤسسات الوطنية سوى الضعف النسبي لتكاليف اليد العاملة التي يقابله بفعل غياب التكوين ضعف المردودية.

كما أن هناك أثراً غير مباشر لزيادة سعر الفرينة والسميد على المنتجاتالأخرى التي تشكل أهم مدخلاتها كالحلويات والعجائن الغذائية. يجب أن نشير إلى أن هوامش الربح لهذه المواد كبير جدا التي تستفيد من الدعم، فعلى سبيل المثال لا الحصر، فإن إنتاج كيلوغرام

من الحلوى (gâteaux secs) يساوي ١٠٥دج/ كغ بينما يتراوح سعر البيع بين ٢٦٠دج إلى ٣٥٠دج/ كغ حيث تمثل نسبة الفرينة ١١,٥١٪ ففي حال ارتفاع سعر الفرينة ١٠٠٪ (٤٢٠٠دج/ كغ) فإن سعر التكلفة لن يتجاوز ١٢٠دج/ كغ أي بزيادة ١٠٪. والشيء نفسه بالنسبة لبقية المنتجات الأخرى حيث إن إلغاء الدعم يؤدي لا محالة إلى زيادة تنافسية المؤسسات حول السعر، وبالآتي تحكم أكبر في التكاليف وسلسلة الإنتاج.

النتائج والتوصيات:

أولاً- النتائج:

أسفرت الدراسة عن النتائج الآتية:

١. إن مساهمة الدولة في تدعيم المواد الواسعة الاستهلاك خاصة الخبز، يساعد في تخفيف تقلبات أسعار هذه المواد، وبالآتي سينعكس إيجاباً على القدرة الشرائية للشرائح المحدودة الدخل؛

٢. إن نظام الدعم يشجع الاستيراد بدلاً عن الاستثمار (قيمة الدعم أكبر من الاستثمار) ، كما أنه يلغي بشكل شبه تام المنافسة في الفرع (خاصة المنافسة على السعر) ؛

٣. إن تدعيم المواد ذات الاستهلاك الواسع لا يؤدي سوى إلى تحويل النزعات التضخمية للقطاعات المدعمة إلى قطاعات أخرى كالسكن، بينما يؤدي إلى اختلال اقتصادي ومالي مرتبط بزيادة النفقات خاصة المرتبطة بنمو فاتورة استيراد الحبوب؛

٤. إن نظام دعم مادة الدقيق الموجه للمخابز أثبت قصوره في توجيه الدعم إلى مستحقيه وتحويله عن وجهته الأصلية سواءً من خلال التهريب، توجيهه إلى إنتاج الحلويات ومنتجات أخرى غير معنية بالخبز، فمن جهة يستفيد من هذا الدعم مختلف شرائح المجتمع باختلاف دخولهم وقدراتهم الشرائية، ومن جهة أخرى فإن مصلحة الخبازين تكمن في إنتاج الخبز الخاص أو الحلويات التي تمكن من الحصول على هامش ربح أكبر مما يطرح إشكالاً حول نجاعة هذا الدعم وأثره في مساعدة الخبازين على الاستمرار في عملهم؛

٥. كما أن إلغاء الدعم سوف يؤدي إلى إضعاف تنافسية المؤسسات الوطنية وزيادة الاستيراد وبخاصة أن الدول المتقدمة أكثر تنافسية في مجال التموين بالمواد الأولية والتكنولوجيا، بينما لا تملك المؤسسات الوطنية سوى الضعف النسبي لتكاليف اليد العاملة التي يقابله بفعل غياب التكوين ضعف المردودة.

ثانياً- الاقتراحات والتوصيات:

في ضوء النتائج السابقة فإن الدراسة توصي بـ:

١. توفير المنتوج (الفرينة) ، ومحاربة الندرة للوصول إلى تناسق جيد بين العرض والطلب، مما يساهم في التحكم الجيد لتموين السوق وكذا الضبط الفعال له؛

٢. التخفيف من الضغط الجبائي على منتجات الفرينة: (الرسم على القيمة المضافة، الرسم على النشاط المهني والحقوق الجمركية) ؛

٣. الاستناد إلى التجارب الدولية في ترشيد الدعم كالتجربة الأندلسية التي تعتمد في توجيه الدعم فقط للأسر المحرومة (حيث إن إلغاء دعم الفرينة مثلا في الجزائر يوفر ١٣٠ مليار دينار بينما يكلف تعويض الأسر تحت خط الفقر ٥، ٢٨ مليار دينار فقط) ؛

٤. الإسراع في تعديل المرسومين التنفيذيين ٩٦/ ١٣٢ و٠٧/ ٤٠٢ المتعلق بأسعار الفرينة، الخبز والسميد يعدّ ضرورة ملحة لإزالة الغموض القانوني، وذلك من خلال إنشاء لجنة وزارية مشتركة تعكف على تحديد نوعية الفرينة والسميد الموجهة للدعم (إلزام المطاحن بتقديم الخصائص الكيميائية والفيزيائية لمنتجاتهم، وإشهار السعر المقترح للمستهلك على أكياس التعبئة) ، طرق توزيع هذه المنتجات، وسائل الرقابة والتنسيق بينها والإجراءات العملية التي تمكن من التحرير التدريجي للأسعار وترقية المنافسة بين المتعاملين الاقتصاديين كافة.

٥. إن الدولة مضطرة عاجلا أم أجلا على الامتثال لقواعد السوق وتحرير الأسعار، فإنها أنها يجب أن تراعي دورها الاجتماعي في حماية محدودي الدخل على غرار بعض التجارب في العالم كتجربة تركيا التي أنشأت برنامجاً خاصاً (Conditional Cash Transfer CCT) يسمح بتحويل أموال نقدية إلى فئات اجتماعية وفقا لشروط معينة تستجيب لأهداف اجتماعية واقتصادية محددة سلفاً.

الهوامش:

١. Ahmed Bouyacoub, La spéculation a amplifié l'inflation, EL WATAN, N° du 09. 04. 12

٢. المرسوم التنفيذي٩٦/ ١٣٢المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع

٣. Rapportde Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du Ministère de .l'Industrie et Développement des PME, Janvier- Mars 2007, P49

٤. Belghazi S. , Jouve A.- M. , Kheffache Y, La filière des céréales dans les pays du Maghreb: cons tante des enjeux, évolution des politiques, Options Méditerranéennes, Sér. B/ n°14, 1995- Les agricultures maghrébines à l›aube de l›an 2000

٥. USDA, OCDE المصدر : بنك المعلومات

٦. Terrones Gavira et PH. Burny, le livre blanc des « céréales » l'évolution du marché mondiale du blé au cours des cinquante dernières années, .Février 2012, P 09

٧. بلغت فاتورة استيراد المواد الغذائية سنة ٢٠١٢ حوالي ١٩،١٩ ٪ من إجمالي الواردات المقدر ب ٤٦،٨٠١ مليار دولار.

٨. فاتورة استيراد المواد الغذائية لسنة ٢٠١٢ وصلت إلى ٩ مليارات دولار حيث ٥٠٪ موجه لاستيراد الحبوب وحليب البودرة

٩. حسب منتدى رؤساء المؤسسات فأن هناك ٢٢ مقترح لرفع تغطية الحاجات الوطنية من الحبوب المقدرة ب ٩ ملايين طن، من ٤٥ ٪ حاليا إلى ٨٠٪ في مدى ١٠ سنوات.

١٠. Profil Nutritionnel de l'Algérie – Division de l'Alimentation et de .la Nutrition, FAO, 2005,P 20, 2008

١١. Omar Bouazouni, Enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pau- .vres algériens, Octobre 2008. P49- 75

١٢. إن هذا الديوان يتحكم في ٨٠٪ من سوق الحبوب في الجزائرخاصة القمح اللين الموجه لإنتاج مادة الفرينة المدعم.

١٣. عبد المالك مزهودة، مساهمة لإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه جوان ٢٠٠٧، جامعة باتنة، ص٢٢٨.

١٤. ٨٨٪ من وسائل الإنتاج في حالة جيدة و١٢ ٪ في حالة مقبولة بالإضافة إلى الاستثمارات الجديدة التي تسهم في عصرنة وسائل الإنتاج.

١٥. Rapportde Yacine SASSI, Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du ministère de l'industrie et développement des PME, Janvier- Mars 2007, P55.

١٦. CLAUDE Falgon, La Minoterie Marocaine En Situation De Concurrence, Projet De La Reforme DeLa Commercialisation Des Céréales, Royaume Du Maroc USAID/ Maroc, Ministère De l'Agriculture Et De La Réforme Agraire, Juin 1993, P59.

١٧. Monographie du secteur des Industries Agroalimentaires en Tunisie, Ministère de l'industrie et de l'innovation, 2010, P22.

١٨. قائمة نشاطات الصناعة التقليدية والحرف: رمز النشاط ٠٢– ١٢– ٠٠٤

١٩. القرار الوزاري المؤرخ في ٢١ مايو ١٩٩١ المتعلق بتركيبة وطريقة تقديم الخبز من طرف الخبازين للمستهلكين.

٢٠. حسب وزير التجارة فأن ٥٠ ٪ من الفرينة المدعمة غير موجهة لإنتاج الخبز

٢١. في سوريا ربطة الخبز تساوي ١٥ ليرة ل ١٤٥٠ غ أي ١. ٠٣ ليرة ل١٠٠ غ مقابل ٣. ٤ دج ل١٠٠ غ في الجزائر.

٢٢. Carol S. Kramer, subventions alimentaires : une étude sur les diverses possibilités de ciblage en Tunisie, Agence pour le développement international, 1990, P18.

٢٣. Communication de Dr. Mahrez HADJ SEYD, les subventions : Comment cerner les vrais coûts ?

٢٤. Conseil de la concurrence au Maroc, Étude sur les produitssubventionnes dans lecadre du système decompensation, Juin2012.

٢٥. تقرير لجنة التحقيق البرلمانية حول نذره وارتفاع أسعار بعض المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع في السوق الوطنية، أكتوبر ٢٠١١، ص١١٤.

٢٦. ٢٠٪ من الأغنياء في المغرب يستفيدون من ٤٠ ٪ من الدعم مقابل ١٠ إلى ٢٠٪ فقط من محدودي الدخل بل إن هذه النسبة تنخفض في القرى بسبب ضعف هياكل تخزين المواد الغذائية.

المصادر والمراجع:

أولاً- المراجع العربية:

١. بوكحنون، م (٢٠١١) ، «ضبط السوق واشكالية أسعار المواد الغذائية الأساسية»، مداخلة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الوطني حول الامن الغذائي، الجزائر.

٢. عبد المالك مزهودة، مساهمة لإعداد مقاربة تسييرية مبنية على الفارق الاستراتيجي، أطروحة دكتوراه جوان ٢٠٠٧، جامعة باتنة، ص٢٢٨.

٣. القرار الوزاري المؤرخ في ٢١ مايو ١٩٩١ المتعلق بتركيبة وطريقة تقديم الخبز من طرف الخبازين للمستهلكين.

٤. المرسوم التنفيذي٩٦/ ١٣٢المؤرخ في ١٣ أفريل ١٩٩٦ يتضمن تحديد أسعار الدقيق والخبز في مختلف مراحل التوزيع؛

ثانياً- المراجع الأجنبية:

1. *Ahmed Bouyacoub, La spéculation a amplifié l'inflation, EL WATAN, N° du 09. 04. 12*
2. *Belghazi S. , Jouve A.- M. , Kheffache Y, (1995) ; « La filière des céréales dans les pays du Maghreb: constante des enjeux, évolution des politiques, Options Méditerranéennes », Les agricultures maghrébines à l'aube de l'an 2000,Sérié. B/ n°14.*
3. *Carol S. Kramer, (1990) ; « subventions alimentaires : une étude sur les diverses possibilités de ciblage en Tunisie », Agence pour le développement international, 1990,*
4. *CLAUDE Falgon, (1993) ; « La Minoterie Marocaine En Situation De Concurrence, Projet De La Reforme DeLa Commercialisation Des Céréales », Royaume Du Maroc USAID/ Maroc, Ministère De l'Agriculture Et De La Réforme Agraire.*
5. *Communication de Dr. Mahrez HADJ SEYD, les subventions : Comment cerner les vrais coûts ?*
6. *Conseil de la concurrence au Maroc, « Étude sur les produitssubventionnes dans lecadre du système decompensation », Juin2012.*

7. *Monographie du secteur des Industries Agroalimentaires en Tunisie, Ministère de l'industrie et de l'innovation, 2010,*
8. *Omar Bouazouni, (2008) ;« Enquête du programme alimentaire mondiale sur l'impact des prix des produits alimentaires de base sur les ménages pauvres algériens », ONU, Algérie.*
9. *Profil Nutritionnel de l'Algérie – Division de l'Alimentation et de la Nutrition, FAO, 2005*
10. *Terrones Gavira et PH. Burny, (2012) ;« le livre blanc des « céréales » l'évolution du marché mondiale du blé au cours des cinquante dernières années ». Economica, paris.*
11. *Yacine SASSI, (2007) ; « Industrie de la transformation des céréales, Recueil DES FICHES SOUS SECTORIELLE, étude du Ministère de l'Industrie et Développement des PME », rapport, Janvier- Mars.*